

أعلام الإسلام

مصطفى عبد الرازق

الأمام الشافعي



دار الكتب والعلوم

مكتبة ترجمة وزارة المعارف الإسلامية
اعلام الاسلام

الامام الشافعي

مصطفى عبدالرازق باشا

مكتبة دار الفقه والشرع
دار اجيوسا العثمانية
بيعتي الباشا والحقائق وشركاء

بسم الله الرحمن الرحيم

— الشافعي وأصبع أصول علم الفقه —

الشافعي هو أحد الأئمة الأربعة الفقهاء : أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة « ١٥٠ هـ - ٧٦٧ م » ، وأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبهاني الذي توفي سنة « ١٧٩ هـ - ٧٩٥ م » ، وأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المكي المتوفى سنة « ٢٠٤ هـ - ٨٢٠ م » ، وأبي عبد الله أحمد بن حنبل البغدادي المتوفى سنة « ٢٤١ هـ - ٨٥٥ م »

وهؤلاء الأئمة هم الذين استعرب مذاهبهم في الفقه الإسلامي بين جمهور المسلمين منذ نحو ألف عام ، وثلاثي ما عداها من المذاهب كذهب « الحسن البصري » المتوفى سنة « ١٦١ هـ - ٧٧٧ م » ، ومذهب « سفيان الثوري » المتوفى سنة « ١٦١ هـ - ٧٧٧ م » ، ومذهب « عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي » المتوفى سنة « ٢٤٠ هـ - ٨٥٤ م » ، ومذهب « محمد بن جرير الطبري » المتوفى سنة « ٣١٠ هـ - ٩٢٢ م » .

وطالت مدة المذهب الظاهري الذي أسسه «داود بن علي الأصمغاني»
المتوفى سنة «٥٢٧٠ - ٨٨٣ م» وزاحم المذاهب الأربعة ، ودرس بعد القرن
الثامن .

والتنافس بين المذاهب الأربعة على الطلبة والانتشار والسلطان قد سبب
يرجع إلى عهودها الأولى ، ولعل بعض آثاره لا تزال باقية إلى اليوم .
ولئن كان هذا التنافس قد أدى في بعض الأحيان إلى إثارة أحقاد
وقتن بين العامة ، فإنه في أكثر أموره كان سبب حياة عقلية ، ونشاط فكري ،
وتسابق إلى الإثبات والكمال في البحث العلمي .

فإن أهل كل مذهب كانوا لا يفتخرون بتفلسفهم في جمل مذهبهم مبسراً
لأنهم الناس وأذواتهم ، متساعلاً يتجدد من حاجتهم ، متميزاً بلطف
الاستنباط وحسن التخرج ، وكثرة الجمع للمسائل ، وجودة التأليف ، حتى
أصبحت علوم الأحكام الشرعية أكل مظهر للمجهود العقلي العظيم في
الإسلام بوفرة أبحاثها ومؤلفاتها التي لا يحصى عديدها ، وبما في كثير من هذه
المؤلفات والأبحاث من ابتكار وإبداع .

لا جرم كان التراث الفقهي الإسلامي من أنفس ما ادخر البشر من
مباحث المتفكرين .

ولا نزاع في أن لأشخاص واضعي المذاهب أثراً في رواج مذاهبهم

وإقبال الناس عليها ، وتغلبها على ما عداها .

وقلما تمتاز عند الجمهور مقالات المفكرين عن صورهم وأشخاصهم^(١) .

ومن أجل هذا كان من وسائل أهل المذاهب الأربعة لنشر مذاهبهم والدعوة لها : وضع المصنفات في مناقب الأئمة أصحاب هذه المذاهب ، وفي الترجمة لحياتهم على وجه يبرز فضائلهم ، ويبين مزايا مذاهبهم .

وقد تفرد الأئمة الأربعة بكثرة ما دون من المؤلفات في تراجمهم حتى ليقول « أبو زكريا النولوى » المتوفى سنة « ٦٧٦ هـ - ١٢٧٧ م » في شرحه للمذهب المسمى بالمجموع : « وقد أكثر العلماء من المصنفات في مناقب الشافعى رحمه الله وأحواله من المتقدمين كذاود الظاهرى وآخرين ، ومن المتأخرين كالبيهقى وخلائق لا يحصون » .

(١) نقل ابن حجر عن زكريا الساجى ، أنه سمع هارون بن سعيد الأبل يقول : ما رأيت مثل الشافعى ، قدم علينا مصر فقيل قدم برجل من قرش بن جثاء وهو يصلى فما رأينا أحسن صلاة منه ولا أحسن وجها ، فلما تكلم ما رأينا أحسن كلاما منه ، فاقفنا به . ص ٥٩ .

وأخرج الأبري من طريق الربيع قال : لما قدم الشافعى مصر وقعد في مجلسه كان بحالسة رؤساء أصحاب الحلق : عبد الله بن عبد الله بن عبد الحكم ونظرائه ، وكان الشافعى يحمن الوجه والحلق ، فحب إلى أهل مصر من الفقهاء والنبلاء والأعيان . ص ٦٢ .

ويقول أبو حفص عمر بن أبي الحسن الشافعي المعروف بابن الملقن في كتابه «المقدّم المذهب في تاريخ المذهب» المؤلف في القرن الثامن الهجري : « ورجع الشافعي حذقها في هذا المؤلف لأنها أفردت تأليفها فبلغت نحو أربعين مؤلفا » .

على أن كثرة هذه المؤلفات وإن وفرت للمؤرخ مراجع البحث فإنها تقوم في الغالب على القصص لإمام علي إمام ، فلا تخلو من سرف في المدح وسرف في الذم ، وجلل فيما ينسب لهذا من المناسبات وما ينسب لهذا من الهنات ، ولا تخلو من اعتماد على روايات ظاهرة البطلان ، وعلى الأحلام والرؤى .

ومن أمثلة ذلك : ما ورد في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان محمد بن محمد بن شهاب المعروف بابن البراز الكردى صاحب الفتاوى البرازية المتوفى سنة ٨٢٨ هـ - ٩٢٣ م . من عقد فصل لسفة الإمام في التوراة . وتلقا نجد كتابا في مناقب الأئمة إلا وفيه باب لما رأى الإمام المترجم له في المنام وما رأى له .

نعم لسكل ذلك وزنه ودلالته في نظر الباحث ، لكن التقصى لهذه المقالات في مصادرها ، والمقارنة بين رواياتها المختلفة ، واعتبار حجج المتبئين لها والمزبئين بها مما لا يدخل في عرضنا ولا ينضم له المقام .

غرضنا من هذا البحث أن ندرس ما يتعلق بأثر الشافعي في تكوين العلم الإسلامي .

ولما كان وصف الأثر العلمي للإمام يستدعي تصوير شخصيته التي صدر عنها هذا الأثر ، فإني أجعل هذا البحث قسمين :

أ — ما يتعلق بالشافعي في خاصة نفسه من نشأته وسيرته .

ب — ما يتعلق بأثر الشافعي في وضع علم « أصول الفقه » .
وأتناولها على هذا الترتيب .

نشأة الشافعي وسيرته

يقول أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري المالكي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ في كتابه «الانتقاء» ، في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء : مالك ، والشافعي ، وأبي حنيفة رضي الله عنهم : « لا خلاف علمته بين أهل العلم والمعرفة بأيام الناس من أهل السير والعلم بالخبر والمعرفة بأنسب قريش وغيرها من العرب ، وأهل الحديث والفقهاء ، أن الفقيه الشافعي رضي الله عنه هو محمد بن إدريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف ابن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر ابن مالك بن النضر بن كنانة . ويجمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف بن قصي ، والنبي صلى الله عليه وسلم « محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف » .

والشافعي محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع ، وإلى شافع ينسب ، وقد تقدم أنه شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم

ابن المطلب بن عبد مناف بن قصي .

فالنبي صلى الله عليه وسلم هاشمي ، والشافعي مطاي ، وهاشم والمطلب
أخوان ابنا عبد مناف ، ولعبد مناف أربعة بنون : هاشم والمطلب ونوفل
وعبد شمس - (ص ٩٦) . وهذا الذي لم يكن يعرف فيه ابن عبد البر خلافا
من نسب الشافعي قد حدث فيه اختلاف .

قال غفر الدين محمد بن الحر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - ١٢٠٩ م في
كتابه في مناقب الإمام الشافعي :

« وطمع الجرجاني ، وهو واحد من فقهاء الحنفية ، في هذا النسب ، وقال :
إن أصحاب مالك لا يسمون بأن نسب الشافعي رضي الله تعالى عنه من
قريش ، بل يزعمون أن جافدا كان مولى لأبي لهب فطلب من عمر أن يجعله
من موالى قريش فامتنع ، فطلب من عثمان ذلك فقتل ، فبلى هذا التقدير
يكون الشافعي رضي الله تعالى عنه من الموالى لابن قريش » . ص ٥ .

وعرض الرازي للرد على هذه الدعوى بما لا نرى حاجة للإطالة فيه ، بإدغام
صاحب الطعن بعزوه إلى أصحاب مالك ، وقد نقلنا عن إمام من أئمة المالكية
ما ينقض هذه الدعوى التي يقول في أمرها الرازي : « واعلم أن الجرجاني
إنما أقدم على هذا البهتان لأن الناس اتفقوا على أن أبا حنيفة كان من الموالى ،
إلا أنهم اختلفوا في أنه كان من موالى العتاقة أو من موالى الحلف والنصرة » .

وطال كلامهم في هذا الباب. وأراد أن يقابل ذلك بمثل هذا البهت، وما مثله
فيه إلا كما قال الله تعالى يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُنِيرُ
نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ٥. من ٧ و ٨ .

وقد يكون أصل هذه الحكاية ما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمته
للشافعي ، من أن أم شافع أم ولد .

فالشافعي من جهة أبيه قرشي مطلي ، ليس في ذلك نزاع يقام له وزن ،
وإن كانت أم جده ليست من العرب .

وقد ذكر الكثيرون من ترجم للشافعي : أن جده السائب أسلم يوم بدر ،
وكان صاحب زاية بنى هاشم مع المشركين ، فأسر يفتدى نفسه وأسلم . وروى أنه
اشتكى فقال عمر : اذهبوا بنا نعود السائب بن عبيد فإنه من قريش . وقال
النبي صلى الله عليه وسلم : حين أتى به وابنه العباس : « هذا أخي » .
أما ابنه شافع خلق النبي وهو مترعرع .

فالسائب بن عبيد صحابي ، وابنه شافع صحابي ، وأخوه عبد الله بن
السائب والي مكة صحابي .

وزوى ابن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة « ٨٥٢ هـ - ١٤٤٨ م »
في كتابه « الإصابه في تمييز الصحابة » عند الكلام على عبد يزيد بن هاشم
ابن المطلب ، روايات قال على أثرها :

« وعلى هذا فيكون في النسب أربعة أنفس في نسق من الصحابة :
عبد يزيد ، وولده عبيد ، وولده السائب بن عبيد ، وولده شافع بن السائب » .
ج ٨ ص ١٩٣ .

ويظهر أن بيت الشافعي كان بيت حكم وعلم في مكة . فقد رأينا أن
عبد الله بن السائب أخا شافع بن السائب كان واليا لمكة .

وقال ابن حجر العسقلاني في كتابه « توالى التأسيس بمصطفى ابن
إدريس » : « وأما عثمان بن شافع قعاش إلى خلافة أبي العباس السفاح . وله
ذكر في قصة بني المطلب لما أراد السفاح إخراجهم من المحس وإفراده لبني
هاشم ، فقام عثمان في ذلك حتى رده على ما كان عليه في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم » . ص ٤٥ :

وذكر ابن عبد البر ، فيمن أخذ عن الشافعي عنه من أهل مكة ، أبا
إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع ، قال :
« وهو ابن عمه ، وروى أيضا عن ابن خزيمة وغيره ، وكان ثقة خافضا للحديث
ولم ينتشر عنه كبير شيء في الفقه ، وكان منشؤه بمكة ، وتوفي بها سنة سبع
وثلاثين ومائتين ، وحدث عن جماعة » . ص ١٠٤ .

ولسنا نعرف من أمر إدريس والله الشافعي إلا أنه كان رجلا حجازيا
قليل ذات اليد ، وأنه خرج مهاجرا من المدينة حين ظهر فيها بعض

ما يكرهه ، أو خرج من مكة إلى الشام لحاجة ، في رواية أخرى ، وأقام بغزة أو بمسفلان من بلاد فلسطين ، ثم مات بعد مولد الشافعي بقليل .

أما أم الشافعي فهي نَزْدِيَّة في أرجح الروايات ، وهي الرواية المشهورة المنزوعة إلى الإتمام نفسه . وذكر بعض المؤرخين أن كتبها « أم حبيبة الأزديّة » .

ونقل بعض أصحاب التراجم أن أم الشافعي هي فاطمة بنت عبد الله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب .

وتقول : فاطمة بنت عبد الله المحض بن الحسن الثاني بن الحسن بن علي . وقالوا : إنهم لا يعلمون هاشمياً ولدت هاشمية إلا علي بن أبي طالب والشافعي .

ورجح هذا القول ابن السبكي في كتاب « طبقات الشافعية الكبرى » . لكن الفخر الرازي يرى أن هذا القول بخاذل . ويقول ابن حجر المسفلائي : إنه لم يثبت ، ويرده كلام الشافعي نفسه . قال ابن السبكي : « والله درها ، من أي قبيلة كانت أ » .

قال ابن حجر : « ومن ظريف ما يحكى عن أم الشافعي من الخدق ، أنها شهدت عند قاضي مكة هي وأخرى مع رجل ، فأراد القاضي أن يفرق بين الرأتين ، فقالت له أم الشافعي : ليس لك ذلك ؛ لأن الله سبحانه وتعالى

يقول : « أَنْ تَصِلَ إِحْدَاهُمَا فَتَذْكُرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » . فرجع القاضى لها فى ذلك . وهذا تفریع غریب واستنباط قوى .

ولو أن أم الشافعى كانت بهذه المثابة من دقة التفریع وقوة الاستنباط لعرف التاريخ على الأقل اسمها ، وعرف أين وأينها جامعا وفى أى زمن ^(١) . هذه السيدة التى يختلفون فى اسمها ويختلفون فى اسمها هى التى كانت طفلها يتيم غريبا فقيرا ، ولم تزل ترعاه بمناياتها وتتولاه بهديها حتى أصبح بين المسلمين إماما .

خرج إدريس بن العباس والد الشافعى من مكة مهاجرا ، يفر من الظلم ، أو يفر من الفقر ، أو يفر من كليهما ، وقد يكون فى طريقه إلى فلسطين أقام فى المدينة زمنا ، فقال بعض الرواة : إن هجرته كانت من المدينة ثم نزل فى غزة أو فى عسقلان . وهما ممران من ثغور فلسطين متجاوران ، وعسقلان هى للمدينة . وأقام هناك مع زوجه التى وضعت له طفلا ذكرا لم يكد ينقسم الحياة حتى أدرك الموت أباه .

(١) فى كتاب « البكواكب السيرة فى ترتيب الزيارة » تأليف شمس الدين محمد بن الزيات : « ويقولون (عن قبر من القبور) به أم الإمام الشافعى وليس بصحيح فإنها بمكة . قال المؤلف عفا الله عنه : دفنت فاطمة أم الأمام الشافعى بمكة . وهو الأصح » .

هذا مولد الشافعي ، ولا خلاف بين الرواة في أن الشافعي ولد « سنة ١٥٠ هـ » ، وهي السنة التي مات فيها أبو حنيفة على الصحيح ، كما ذكر ابن حجر وغيره ^(١) .

والمرئى عن الشافعي : أنه قال : إنه حل إلى مكة وهو ابن سنتين ، من غزوة أو عسقلان .

وفي كتاب « معجم الأدباء » لياقوت : قوفي رواية أن الشافعي قال : ولدت باليمن فحلفت أمي على الضيعة ، فحلفتني إلى مكة وأنا يومئذ ابن عشرين أو شيعر ذلك . وتأويل بعضهم قوله « باليمن » بأرض أهلها وسكانها قبائل اليمن ، وبلاد غزوة وعسقلان كلها من قبائل اليمن وبطونها .

قلت : وهذا عندي تأويل حسن إن صحت الرواية ، وإلا فلا شك أنه ولد بغزة وانتقل إلى عسقلان إلى أن ترعرع » . ج ٦ ص ٣٦٨ .

ويقول ابن حجر في « توالي التأريخ » ص ٤٩ : « والذي يجمع الأقوال

(١) وفي كتاب مرآة الجنان وغيره البيهقي لأبي محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان عفيف الدين الباقعي الشافعي اليمني ثم السكي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ : « وقت : وبيننا وبين الحنفية مقالة على سبيل المزاح ، هم يقولون : إمامكم كان مخفيا حتى ذهب إمامنا ، ونحن نقول لما ظهر إمامنا هرب إمامكم » . ج ٢ ص ٢٥ . وهكذا يمزح المتفقهون .

أنه ولد بغزة عسقلان ، ولما بلغ سنتين حمله أمه إلى الحجاز ودخلت به إلى قومه وهم من أهل اليمن ، لأنها كانت أزدية ، فبزلت عندهم ، فلما بلغ عشرة خافت على نسه الشريف أن يُسَي ويضيع ، فحوّله إلى مكة .

وليس من رأي التوفيق بيعت الروايات المتضاربة قوتها وضعفها على هذا الوجه ، فذلك طريقة ليست من التحصيل التاريخي في شيء ، بل يجب تغيير الروايات الصحيحة السند ، التي يرجحها ما يحف بها من القرائن . والذي تدل عليه الروايات الراجحة أن الشافعي ولد بغزة ومات فيها أبوه كما مات بها من قبل هاشم جد النبي عليه السلام ، ثم حمله أمه إلى عسقلان وهي من غزة على فرسخين أو أقل . وكان يربط بها المسلمون لحراسة الثغرمها . وكان يقال لها : « عمرو السام » . وفي كتاب « أحسن التقاسيم » للمقدسي المعروف بالبشراوي : « أن خيرها دافق ، والعيش بها رافق » . . .

وكل هذه الاعتبارات جدية بأن تجعل الأئمة الفقيرة تختارها سكنا لها واطفئها اليتم الغريب .

فلما بلغ الطفل سنتين وترعرع وأصبح يحتمل السفر حمله أمه إلى مكة ؛ لينشأ بين قومه من قريش ، ولعلها كانت تريد أن تستعين على

تكاليف العيش بما ينال الطفل من سهم ذوي القربى ، باعتباره مطلباً (١) .

(١) ويظهر أن أم الشافعى كانت ترى أن تنشئه على الاعتزاز بنسبه والشعور بقوميته ، وقد نشأ الشافعى غير خلو من هذه النزعة حتى لقد اتهم بالشيخ . ويقول صاحب الفهرست : وكان الشافعى شديداً فى التشيع ، وذكر له رجل مسألة فأجاب فيها ، فقال له : خالفت على بن أبى طالب (رض) فقال له : أثبت لى هذا عن على بن أبى طالب حتى أضع خدى على التراب وأقول : كذا أخطأت وأرجع عن قولى إلى قوله . وحضر ذات يوم مجلساً فيه بعض الطالبين فقال : لا أنكم فى مجلس محضرة أحدكم وهم أحق بالكلام ولهم الرئاسة والفضل : ص ٢٧٩ .

وذكر ابن حجر فى رواية أن الشافعى كان يقول : على بن أبى طالب ابن عمى وابن خالى . فأشار الشافعى بذلك إلى أن أم جده الأعلى السائب بن عبيدة « الشفاء » بنت الأرقم بن هاشم بن عبد مناف ، وأما « خلة » بنت أسد بن هاشم أخت « فاطمة » بنت أسد والبنة على . ففاطمة أم على بن أبى طالب خالة إحدى جدات الشافعى ، فأطلق عليها خالته مجازاً . (ص ٤٦) .

وفى كتاب الانتقاء لابن عبد البر : « قيل للشافعى : إن فىك بعض التشيع . قال : وكيف أقولوا : ذلك لأنك تظهر حب آل محمد . فقال : يا قوم ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين » وقال : « إن أوليائى من عترتى المتقون » فإذا كان واجبا على أن أحب قرابى وذوى رحى إذا كانوا من المتقين . أليس من الدين أن أحب قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانوا من المتقين . لأنه كان يحب قرابته وابنه . وله آيات منها :

على أن حفظ الطفل من خمس الغنائم لم يكن ليرفقه من عيشه فنشأ في قلة من العيش ، وضيق حال . قال الرازي :

« وذكروا أن الشافعي رضي الله عنه كان في أول الزمان فقيرا ، ولما سلموه إلى المكتب ما كانوا يجدون أجرة المعلم ، وكان المعلم يقصر في التعليم إلا أن المعلم كلما علم صبيا شيئا كان الشافعي رضي الله عنه يتلقف ذلك الكلام ، ثم إذا قام المعلم من مكانه أخذ الشافعي رضي الله عنه يعلم الصبيان تلك الأشياء ، فنظر المعلم فرأى الشافعي رضي الله عنه يكفيه من أمر الصبيان أكثر من الأجرة التي يطمع بها منه ، فترك طلب الأجرة واستمرت هذه الأحوال حتى تعلم القرآن كله لسبع سنين - ص ١٥ و ١٦ (١)

(إن كان رفضا حب آل محمد فليشهد الثقلان أني رافضي) ص ٩١ ونقل الرازي : أن رجلا قال لابن حنبل : يا أبا عبد الله إن يحيى بن معين وأبا عبيدة ينسبان الشافعي إلى التشيع . فقال أحمد : لا أدري ما يقولان ، والله ما رأينا منه إلا خيرا . ثم قال لمن حوله : اعلّموا أن الرجل من أهل العلم إذا منحه الله تعالى شيئا وحرم قرئانه وأشكاله حسدوه فرموه بما ليس فيه ، وبثت هذه الحصة في أهل العلم : ص ٣٤ .

وإذا صح أن الشافعي كان لا يخلو من تشيع فهو لم يكن مسرفا ولا متعصبا ، وليس أدل على ذلك من أن زوجه كانت عثمانية .

(١) وقد كان الشافعي يجيد حفظ القرآن ويكثر من تلاوته وتدبره ،

ويروى عن الشافعي : أنه كان يحدث عن طقولاته فيقول : « وكانت مهيتي في شيتين ، في الرمي ، وطلب العلم ، فبذلت من الرمي حتى كثرت أصيب من عشرة عشرة » وفي روايه من عشرة تسعة . وصكت عن العلم ، فقال له بعض من كان يستمع إليه : أنت والله في العلم أكثر منك في الرمي .

ويروى عن الربيع أن الشافعي كان يحتم القرآن في كل شهر ثلاثين ختمة ، وفي شهر رمضان سبعين ختمة . ختمة بالليل ، وختمة بالنهار . الرازي ص ١٢٤ . ويروى أنه كان يرمي الناس في المسجد الحرام وهو ابن ثلاث عشرة سنه ، وكان حسن الصوت في القراوة ، وأخرج ابن عدي عن طريق أحمد بن صالح قال : كان الشافعي إذا تكلم كان صوته صنج أو جرس من حسن صوته . وأخرج الحاكم عن طريق محمد بن نصر قال : كنا إذا أردنا أن نكفي قلبنا ذهبوا قوموا إلى هذا الفن المطلق الذي يقرأ القرآن ، فإذا أُنشئ استفتح القرآن حتى يساقط الناس بين يديه ويكثر عجبهم بالبكاء من حسن صوته فإذا رأى ذلك أمسك .

وكان واسع العلم بالتفسير حتى قال يونس بن عبد الأعلى : كان الشافعي إذا أخذ في التفسير كأنه شاهد التنزيل ، وكان الشافعي يقول : نظرت بين دفتي المصحف فعرفت مراد الله تعالى من جميع ما فيه إلا حرفين أشكلا علي ، قال الراوي : الأول نسته ، والثاني قوله تعالى : « وقد خاب من دساها » قال : فإني لم أجده في لغة العرب ثم قرأت لمقاتل بن سليمان قال : إنه لغة السودان فإن « دساها » أعواها . الرازي ص ١٢٤ ، ١٢٥ وابن حجر ص ٦٠ .

ويروى عنه أيضا : أنه قال : كنت ألزم الرمي حتى كان الطبيب يقول لي : « أخاف أن يصيبك السل من كثرة وقوفك في الحر » . تاريخ بغداد ج ٦ ص ٥٩ ، ٦٠

ويظهر : أن حب الرماية لم ينزع من بين جوانب الشافعي جلال السن وجلال الإمامة .

« عن الزنى قال : كنت جند الشافعي فرمى بهدف ، فإذا رجل يرمى بقوس عربية ، فوقف عليه الشافعي وكان حسن الرمي فأصاب سهاما ، فقال له الشافعي : أحسنت . وبرك عليه . قال لي : ما معك ؟ فقلت : ثلاثة دنائير ، فقال : « أعطه إياها واغذني إذ لم يحضرنى غيرها » . توالي التأسيس — ص ٦٧^(١)

(١) ويظهر أن الشافعي كان يعرف جياد الخيل ، ولعله كان من فرسانها وفي كتاب « مفتاح السعادة » لطايش كبرى زاده للتوفي سنة ٩٦٢ هـ : « روى عن الشافعي أنه قال : رأيت على باب مالك كراما من أفراس خراسان وبغال مصر ما رأيت أحسن منه ، فقلت له : ما أحسنه ! فقال : هو هدية مني إليك يا أبا عبد الله . قلت : دع لنفسك منها دابة تركها . فقال : أنا أستحي من الله تعالى أن أطأ ترربة فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم يحاقر دابة ، ولم ير مالك راكبا بالمدينة قط . ج ٢ ص ٨٧ .

وكان الشافعي متأثرا في خلقه وفي خلقه بالرياسة المدنية التي شغف بها منذ

قال الشافعي : « لما ختمت القرآن دخلت المسجد أجالس العلماء وأحفظ

الصفراء ، فكان جسمه جسم الرياضي ، وكان خلقه خلق الرياضي . ذكر زين الدين عمر بن الوردى أن ابن صلاح ، نعت الشافعي لبعض ملوك الشام فقال : كان ، رضى الله عنه وجزاه الخير ، طويلا سائلا الخدين قليل لحم الوجه طويلا العنق ، طويلا القصب ، أسمر خفيف العارضين ، يخضب لحيتة بالحناء حمراء قانية ، حسن الصوت حسن السميت ، عظيم العقل حسن الوجه حسن الخلق ، مهيبة صبيحا من أذرب الناس لسانا ، إذا أخرج لسانه بلغ أنفه . ج ١ ص ٢١٥ . ويظهر أن الشافعي كان لا يحب السمن ولا يحسن ظنه في أهله . وروى : أنه كان يقول . ما أفلح سمين إلا محمد بن الحسن . وتلك مقالة رجل رياضي . ومن أخلاق الرياضيين العزلة والاحتفال والقصد والبر والصيانة .

وقد كان الشافعي عزيرا ضبورا مقتصدا خيرا .

وروى عن الربيع أنه قال : قال عبد الله بن الحكم للشافعي : إذا أردت أن تسكن البلد ، يئى بمصر ، فليكن لك قوت سنة ومجلس من السلطان تنعز به . فقال له الشافعي : يا أبا محمد من لم تعزه التقوى فلا عز له ، وقد ولدت بكرة وريت بالحجاز وما عندنا قوت ليلة وما بتنا جياعا قط .

وما يتصل بذلك ما روى أن الربيع سئل : كيف كان لباس الشافعي ؟ قال : كان مقتصدا فيه . يلبس الثياب الرقيقة من الكتان والقطن البنددى ، وكان ربما لبس فلسوة ليست مسرفة جدا ، ويلبس كثيرا العمامة والخف ، وكان لا يأتى عليه يوم لا يتصدق ، ويتصدق بالليل ولا سبأ في رمضان ، ويتفقد الفقراء والضعفاء . ابن حجر ص ٦٧ ، ٦٨ .

وكان شيوخ مكة يصفون الشافعي من أول صفه بالدكاء والعقل والصيانة ، ويقولون : لم نعرف له صغيره . كتاب مرآة الجنان ج ٢ ص ٢١ .

الحديث والمأثرة ، وكان منزلنا بمكة في شعب الخفيف ، وكنت قديرا بحيث ما أملك ما أشتري به القراطيس ، فكنت آخذ العظماء كتب فيه ، وأستوهب الظهور من أهل الديوان وأكتب فيها » الرازي — ص ١٦

وكان الشافعي في أول أمره يطلب الشعر وأيام الناس والأدب . قال الشافعي : « وخرجت من مكة — يعني بعد أن بلغ — قال : فلزمت هذيلًا بالبادية أنسلم كلامها وآخذ للغة . وكانت أنصح العرب ^(١) » . ابن حجر ص ٥٠

(١) ويقول الرازي : اعلم أن المتقدمين من أئمة اللغة والتأخرين منهم ، اعترفوا للشافعي بالتقدم في علم اللغة ، وأقروا له بكمال الفصاحة . نقل عن الأصمعي أنه قال : قرأت ديوان الهذليين على شاب من شباب قريش يقال له محمد بن إدريس الشافعي »

وحكى ابن دريد عن أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي أنه قال : قرأت شعر الشنفرى على محمد بن إدريس . ثم نقل الرازي شهادة المازنى والجاحظ وتعلب وأبى منصور الأزهرى وأبى سليمان الخطائى ونفلويه والزحشرى للشافعي وقال بعد أن نقل كلام الزحشرى في الكشف ، الذى يرجح به رأى الشافعي في تفسير بعض الآيات : مانعه :

هذا كلام صاحب الكشف ، لقائه بلفظه . وهو صريح بأن نظر الشافعي (رض) في هذه الآية أتم ، ووقوفه على العربية أكمل . مع أن صاحب

ثم توجه الشافعي إلى الفقه بدرسه . وقد اختلفت الروايات في سبب

الكشاف كان على مذهب أبي حنيفة ، فكانت شهادته للشافعي بالتقدم في هذا

العلم دليلاً على أن الأمر كذلك . الرازي ، ص ١٥٣ إلى ١٥٦

وفي معجم الأديباء لياقوت نقلاً عن الأبري ، قال : وسمعت ابن هشام يقول :

الشافعي كلامه لغة يحتاج به . وحدثت عن محمد بن الحسن الزعفراني قال : كان

يوم من أهل العربية يختلفون إلى مجلس الشافعي معنا ، ويجلسون ناحية

قال : فقلت لرجل من رؤسائهم : إنكم لا تتعاطون العلم فلم تختلفون معنا ؟ قالوا :

نسمع لغة الشافعي

وحدث ابن خزيمة قال : سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول : كان الشافعي

إذا أخذ في العربية قلت هو بهذا أعلم ، وإذا تكلم في الشعر وإنشاده قلت :

هو بهذا أعلم ، وإذا تكلم في الفقه قلت : هو بهذا أعلم . ج ٦ ص ٢٧٩ و ٣٨٠

وذكر البغدادى في تاريخ بغداد عن أبي الوليد بن أبي الجارود أنه كان

يقول : ما رأيت أحداً إلا وكتبه أكثر من مشاهدته إلا الشافعي ، فإن إنشاده

كان أكثر من كتابته . ج ٢ ص ٢٧

وقد روي للشافعي أشعاراً يكفي في الحكم عليها أن نذكر ما ذكره الرازي

من أن الشافعي كان يقول :

لا يكاد يحود شعر القرشيين ؛ لأن الله تعالى قال لنبيه صلى الله عليه وسلم

(وما علنناه الشعر وما ينبغي له) ولا يكاد يحود خط القرشي ؛ لأن النبي صلى الله

عليه وسلم ما كان يكتب بدليل قوله تعالى (ولا تحطه يمينك) . ص ١٩٥

على أنه يقع للشافعي فيما يروي له من الشعر ما يكون جيداً كقوليه :

توجهه إلى الفقه ، وتكاد ترجع كلها إلى نصيح الناصحين له : أن يصرف جهده وذكاؤه في علم تكمل به سيادته من غير خطر على دينه . ولم يكن يومئذ إلا الفقه سبيلا إلى ذلك .

ويعبر عن روح الوقت من تلك الناحية ما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه عن أبي يوسف قال : قال أبو حنيفة : لما أردت طلب العلم جعلت أتخير العلوم وأسأل عن عواقبها ، فقيل لي : تعلم القرآن . فقلت : إذا تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره ؟ قالوا : تجلس في المسجد ويقرأ عليك الصبيان والأحداث ، ثم لا تلبث أن يخرج فيهم من هو أحفظ منك أو يساويك في الحفظ ، فتذهب رياستك . قلت : فإن سمعت الحديث وكتبته

تعظمي ذنبى فلما قرنته
بغفوك ربي كان عفوك أعظما
وقوله :

ما طار طير وارتفع
إلا كما طار وقع
وقوله :

لا تأس في الدنيا على فأت
وعندك الإسلام والعافية
وقوله :

وأحق خلق الله بالهم امرؤ
ذو همة يبلى بعيش ضيق
وقوله :

أكل العقاب بقوة جيف الفلا
وجنى النبل الشهد وهو ضعيف

حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني ؟ قالوا : إذا كبرت وضعت حدثت واجتمع عليك الأحداث والصبيان ، ثم لم تأمن أن تغلط فيرموك بالكذب ، فيصير عاراً عليك في عقبك . قلت : لأحاجة لي في هذا . ثم قلت : أنعلم النحو . قلت : إذا تعلمت النحو والعربية ما يكون آخر أمرى ؟ قالوا : تقعد معلماً وأكثر رزقك ديناراً إلى الثلاثة . قلت وهذا لأعاقبة له . قلت : فإن نظرت في الشعر فلم يكن أحدهُ أشعر مني ، ما يكون من أمرى ؟ قالوا : تمدح هذا فيهب لك ويحكك على دابة أو يخلع عليك خلعة ، وإن حرمك هجوته فصرت تنذف المحصنات . قلت : لأحاجة لي في هذا . قلت : فإن نظرت في الكلام فما يكون آخره ؟ قالوا : لا يسلم من نظر في الكلام من شغعات الكلام فيرمي بالزندقة ، فإما أن يؤخذ فيقتل ، وإما أن يسلم فيكون مذموماً . قلت : فإن تعلمت الفقه ؟ قالوا : تسأل وتفتي الناس وتطلب للقضاء وإن كنت شامها . قلت : ليس في العلوم شيء أغنع من هذا ، فلزمت الفقه وتعلمته .

تبليغ الصحيفة ص ١١ و ١٢ .

وتفقه الشافعي أول أمره على « مسلم بن خالد الزنجي » مفتي مكة سنة ١٨٠ هـ ٧٩٦ م مولى بني مخزوم . وقد اختلف النقاد في أمر مسلم فقيل : ثقة ، وقيل : ضعيف ، وقيل : ليس بشيء ، وقال البخاري : منكر الحديث . ونقل أنه كان يرى القدر . ولعل هذا هو سر تضعيفه .

ويقولون : إن مسلم بن خالد الزنجي قال للشافعي : أفت يا أبا عبد الله
قد آن لك أن تغني ! وكان الشافعي حينئذ دون عشرين سنة .

وأخذ الشافعي في مكة عن : « سفيان بن عيينة الهلالى » المتوفى سنة
١٩٨ هـ ٨١٣ م أحد الثقات الأعلام ، وروى عن بعضهم : أنه اختلط سنة
١٩٧ هـ ٨١٢ م .

ثم رحل الشافعي إلى المدينة ليطلب العلم على « مالك بن أنس » فقرأ
الترغاط على مالك بعد أن حفظه عن ظهر قلب في مدة يسيرة ، وأقام بالمدينة إلى
توفي « مالك » سنة ١٧٩ هـ ٧٩٥ م .

وخبر رحلته إلى مالك مروى على وجوه مختلفة ، تتفق كلها في أن
الشافعي كان فقيرا لا يملك غفلة السفر على فرط شوقه إلى الأخذ عن إمام
دار الهجرة .

ثم يستر الله له أسباب الرحلة ، وأحسن مالك لقاءه لما تفرس من
نجاته ونضله .

وتلقى الشافعي في المدينة عن غير مالك كبارهم بن أبي يحيى الذي
يقول الرازى : اتفقوا على أنه كان معتزليا .

وخرج الشافعي إلى اليمن بعد موت مالك .

« قال الشافعي : لما مات مالك كنت فقيرا ، فانفق أن وإلى اليمن قدم

المدينة فكلّمه بعض القرشيين في أن أحبّه ، فذهبت معه واستعملاني في
أعمال كثيرة ، وحدث بها ، والناس أثنوا علي . » الرازي ص ١٨

وكادب الولاية تشغل الشافعي عن العلم حتى نهبه بعض شيوخه فأنقذه .
قال الشافعي : كنت على جبل باليمن ، واجتهدت في الطير والبعد عن
الناس ، ثم قدمت إلى المدينة فلقبني ابن أبي يحيى وكنت أجالسه ، فقال لي :
تجالسوننا وتسمعون منا ، فإذا ظهر لأحدكم شيء دخل فيه .

ثم لقيت ابن عيينة فقال : قد بلغنا ولايتك فما أحسن بما انتشر عنك ،
وأديت كل الذي لله عليك ، ولا تعد .

قال الشافعي رضي الله عنه : موعظة ابن عيينة أبلغ مما صنع ابن أبي
يحيى - الرازي ص ٢٠

وقد أجد الشافعي عن جماعة من أهل اليمن منهم مطرف بن مازن
اليماني المتوفى سنة ١٩١ هـ - ٨٠٦ م . وقد كذبه يحيى بن معين ، وقال
النسائي : ليس بشيء . وقال غيره كان قاضي صنعاء وكان رجلا صالحا

وعمره بن أبي سلمة المتوفى سنة ٢١٤ هـ - ٨٢٩ م وهو صاحب الأوزاعي .
ويقولون : إن الشافعي جمع كتب القراءة من اليمن واشتغل بها حتى
مهر فيها

ارتفع شأن الشافعي في اليمن ، « ثم إن الحساد سعوا به إلى هارون الرشيد ، وكان باليمن واحد من قواده فكتب إليه يخوفه من العلويين ، وذكر في كتابه : أن معهم رجلا يقال له محمد بن إدريس الشافعي يعمل بلسانه ما لا يقدر المقاتل عليه بسيفه ، فإنت أردت أن تبقى الحجاز عليك فاحملهم إليك .

فبعث الرشيد إلى اليمن ، وحملوا الشافعي مع العلوية إلى العراق » .
المرآزي ص ١٨ .

وتلك هي المحنة التي اقتضت دخول الشافعي العراق . وفي حديث هذه المحنة اختلاف كبير وقد يكون أسلم هذه الروايات من الحشو وأدناها إلى الاعتدال والتقص ، ما رواه ابن عبد البر في كتاب « الانتقاء » قال :

« حمل الشافعي من الحجاز ، مع قوم من العلوية تسعة وهو العاشر ، إلى بغداد ، وكان الرشيد بالرقعة ، فحملوا من بغداد إليه وأدخلوا عليه ومنه قاضيه : « محمد بن الحسن الشيباني » وكان صديقا للشافعي ، وأحد الذين جالسوه في العلم وأخذوا عنه ^(١) ، فلما بلغه أن الشافعي في القوم الذين أخذوا من تبرش بالحجاز وأنهموا بالظن على الرشيد والسعي عليه ، اغتم لتلك غما شديدا ؛ وراعى وقت دخولهم على الرشيد . قال : فلما أدخلوا على الرشيد

(١) نقل في العبارة تحريفا فإن المعروف أن الشافعي هو الذي أخذ عن محمد .

سألم وأمر بضرب أعناقهم . فضربت أعناقهم إلى أن بقي حدث علوى من أهل المدينة ، وأنا ، فقال للعلوى : أنت إخراج علينا والزأيم أنى لا أصلح للخلافة ؟ فقال العلوى : لن أؤمى ذلك أو أقوله . قال : فأمر بضرب عنقه ، فقال العلوى : إن كان لابد من قتلى فأنظرنى أكتب إلى أمى بالمدينة ، فمضى مجبور لم تعلم بخبرى . فأمر بقتله قتل .

ثم قدمتُ ومحمد بن الحسن جالس معه ، فقال لى مثل ما قال للفقى ، قلت : يا أمير المؤمنين لست بطائى ولا علوى ، وإنما أدخلت فى القوم بغياً على ، وإنما أنا رجل من بنى الطلب بن عبد مناف بن قصى ، ولى مع ذلك حفظاً من العلم والفقه ، والقاضى يعرف ذلك ، وأبنا محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف . فقال لى : أنت محمد بن إدريس ؟ قلت : نعم يا أمير المؤمنين . قال : ما فركك لى محمد بن الحسن ؟ ثم صطف على محمد بن الحسن فقال : يا محمد ، ما يقول هذا هو كما يقوله ؟ قال : بلى ، وله من العلم محل كبير ، وليس الذى رفع عليه من شأنه . قال : فخذ إليك حتى أنظر فى أمره . فأخذنى محمد وكان سبب خلاصى لما أراد الله عز وجل منه . ص - ٩٧ ، ٩٨

ويقول ابن حجر فى كتاب «توالى التأسيس» ص - ٧١ : «وأما الرحلة النسوبة إلى الشافعى ، البروية من طريق عبد الله بن محمد البلوى فقد أخرجها

الآبري ، والبيهقي ، وغيرهما مطولة ومختصرة ، وساقها الفخر الرازي في مناقب الشافعي بغير إسناد معتمداً عليها ، وهي مكذوبة ، وغالب ما فيها موضوع ، وبعضها ملفق من روايات ملفقة ، وأوضح ما فيها من الكذب ، قوله فيها : إن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حرّضا الرشيد على قتل الشافعي ، وهذا باطل من وجهين : أحدهما — أن أبا يوسف لما دخل الشافعي بغداد وكان مات لم يجتمع به الشافعي .

والثاني — أنهما كانا أتقى لله من أن يسميا في قتل رجل مسلم لا سيما وقد اشتهر بالعلم ، وليس له إليهما ذنب إلا الحسد على ما آتاه الله من العلم . هذا ما لا يظن بهما ، وإن منصبهما وجلالتهما ، وما اشتهر من دينهما ليصدّ عن ذلك .

والذي تحرّر لنا بالطرق الصحيحة : أن قدوم الشافعي بغداد أول ما قدم كان سنة ١٨٤ هـ — ٨٠٠ م . وكان أبو يوسف قد مات قبل ذلك بسنتين ، وأنه لقي محمد بن الحسن في تلك القدمة ، وكان يعرفه قبل ذلك من الحجاز وأخذ عنه ولازمه .

ومن أخذ عنهم الشافعي في العراق « وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي الحافظ » المتوفى سنة ١٩٠ هـ — ٨٠٥ م ، و« حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي » المتوفى سنة ٢١٠ هـ — ٨٢٥ م ، و« عبد الوهاب ابن عبد الحميد البصري » المتوفى سنة ١٩٤ هـ — ٨٠٩ م — ٨١٠ م . وقد قرأ

الشافعي كتب «محمد بن الحسن الشيباني» المتوفى سنة ١٨٩ هـ ٨٠٤-٨٠٥ م ولازمه وأخذ عنه

ولم ترقيا بين أيدينا من تراجم الشافعي ذكر مدة مقامه في بغداد في هذه المقدمة .

وقدم الشافعي بعد ذلك إلى بغداد سنة ١٩٥ هـ ٨١٠ — ٨١١ م فأقام سنتين واشتهر جلالة الشافعي رحمه الله في العراق وسار ذكره في الأقاليم وأذعن بفضل الواضون والمخالفون ... وعكف عليه للاستفادة منه الصغار والكبار من الأئمة والأجبار من أهل الحديث والفقه وغيرها ، ورجع كثيرون منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه ، وحسبوا بطريقته ، كأي توفيق وخلائق لا يحصى ... وصنف في العراق كتابه القديم ، ويسمى «كتاب الحج» ويرويه عنه أربعة من جهة أصحابه وهم : أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والزعفراني ، والكرايتي . شرح المذهب للنووي ج ١ ص ٩ .

ثم خرج الشافعي إلى مكة وعاد إلى بغداد في سنة ١٩٨ هـ ٨١٣-٨١٤ م وأقام بها أشهرا ، ثم إنه خرج إلى مصر في هذه السنة كما في معجم الأدباء ويقول ياقوت في موضع آخر « ويقال إن الشافعي رضى الله عنه قدم إلى مصر سنة ١٩٩ هـ ٨١٤ - ٨١٥ م في أول خلافة المأمون ، وكان سبب قدومه إلى مصر أن العباس بن عبد الله بن العباس بن موسى بن عبد الله بن العباس

استصحبه فصحيه ، وكان العباس هذا خليفة لأبيه على مصر . ج ٦ ص ٣٩٤^(١) .

(١) وليس معنى ذلك أن الشافعى إنما خرج إلى مصر لجرد الرغبة في مصاحبة الوالى ، فقد كان ينشوق إلى مصر من قبل ، ورواه في ذلك شعراً :
أرى النفس قد أضحت تنوق إلى مصر - ومن دونها جوب الحزونة والوعر
ووالله ما أدرى أنخفض والى أساق إليها أم أساق إلى قبرى ؟
وروى هذا الشعر أبو بكر أحمد بن محمد الحمداى المعروف بابن الفقيه في
كتاب البلدان المؤلف نحو سنة ٣٩٠ هـ منسوباً إلى أبى نواس ، فيكون الشافعى
قد تمثل بها .

وقد يفهم سبب خروج الشافعى إلى مصر مما ذكره ابن البزار الكردى في
منابر الإمام الأعظم أبى حنيفة على ما فيه من التحامل البين : عن الجارود
ابن معاوية قال : كان الشافعى رضى الله عنه بالعراق يصنف الكتب وأصحاب
محمد يكسرون عليه أقاويله بالحجج ، ويضعفون أقواله ، وضفوا عليه ، وأصحاب
الحدث أيضاً لا يلتفتون إلى قوله ، ويرمونه بالاعتزال ، فلما لم يقم له بالعراق
سوق خرج إلى مصر ولم يكن بها فقيه معلوم فقام بها سوقه . ج ٢ ص ١٥٣ .
وإذا كان الشافعى قد خرج إلى مصر يلتمس نشر مذهبه فهو إنما أراد
أن يلتمس لأرائه مبدأاً جديداً بعد أن أدرك التنصر في الحجاز والعراق .
وقال الربيع : سألت الشافعى عن أهل مصر فقلت : هم فرقتان ، فرقة مالت
إلى قول مالك وناضلت عليه ، وفرقة مالت إلى قول أبى حنيفة وناضلت عليه ،
فقال : أرجو أن أقدم مصر إن شاء الله فآتيهم بشيء أشغلهم عن القولين جميعاً .
قال الربيع : ففعل ذلك والله حين دخل مصر . ابن حجر ص ٧٧ .

وفي شرح المذهب : « وقال الربيع : قدم الشافعي (مصر) سنة مائتين .
وولعه قدم في آخر سنة تسع ، جمعاً بين الروايتين .

وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر ، وسار ذكره في البلدان ، وقصده
الناس من الشام والعراق واليمن وسائر النواحي ، للأخذ عنه وسماع كتبه
الجديدة » . ص ٩

وفي ابن خلكان : « ثم عاد إلى بغداد سنة ثمان وتسعين ومائة فأقام
بها شهراً ثم خرج إلى مصر ، وكان وصوله إليها سنة تسع وتسعين ومائة
وقيل إحدى ومائتين » .

وأقام الشافعي بمصر إلى أن مات سنة ٢٠٤ هـ و ٨١٩ - ٨٢٠ م^(١)
وكان في آخر عمره عطياً شديداً العلة من البواسير ، حتى قالوا : إن صدره
أصبح ضيقاً ، وإنه كان يقول : إني لآتي الخطأ وأنا أمره . يعني ترك الحلية .
وفي كتاب « توالي التأسيس » لابن حجر : « قلت : قد اشتهر أن
سبب موت الشافعي : أن فتيان بن أبي السمع المالكي المصري وقعت بيته
وبين الشافعي مناظرة ، فهدرت من فتيان بادرة فرفقت إلى أمير مصر ،

(١) في كتاب التوفيقات الإلهامية لحمد مختار باشا :
في ٤ من يناير سنة ٨٢٠ كانت وفاة الإمام محمد بن إدريس للقب بالشافعي
رضي الله عنه ، وهو صاحب المذهب الشافعي ، ولم يبلغ من العمر أكثر من ٥٤
سنة ودفن بالقرافة الصغرى . ص ١٠٢ .

قطابه وعزيره ، فحقد ذلك ، فلقى الشافعى ليلاً فضربه بمفتاح حديد فشجّه
 بتمرض الشافعى منها إلى أن مات. ولم أر ذلك من وجه يعتمد . ص ٨٦ ،
 لم تقتل الشافعى شجرة « هياج » للزهومة ، إنما قتل الشافعى ما بذله
 من جهد عفيف في السنين الأربع التي أقامها بمصر ، ما بين تأليفه وتدريس
 ومناظرة ، وسعى في بث مذهبه ، ومدافعة كيد خصومه ، وهذا إلى مرضه
 تلكهك ، وقد كان في ذلك العهد مضطرباً بترفيف من الباسور .

قال الربيع تلخيصه : أقام الشافعى هنا أربع سنين ، فأبلى ألفاً وخمسة
 مائة ورقة ، وخرج كتاب « الأم » إلى ورقة ، وكتاب « السنن » ، وأشياء كثيرة ،
 كلها في مدة أربع سنين ، وكان غليظاً شديد العلة ابن حجر ص ٨٣ ،
 وكان يلزم الاشتغال بالتدريس والإفادة في جامع عمرو .

وكان يجلس في خلته إذا صلى المصبح فتسبحه أهل القرآن فيسألونه ،
 فإذا طلعت الشمس قاموا وجاء أهل الحديث فيسألونه عن معانيه وتفسيره ،
 فإذا ارتفعت الشمس قاموا واختبوا الحلقة للمناظرة وللمذاكرة ، فإذا ارتفع
 النهار تفرقوا وجاء أهل العربية والعروض والشعر والنحو ، حتى يقرب
 انتصاف النهار ، ثم ينصرف إلى منزله . ابن حجر ص ٦٢ .

وأخرج أبو نعيم من طريق ابن حسين البصرى : سمعت طيبيا مصريا

يقول : ورد الشافعي مصر فذا كرتي بالطب حتى ظننت أنه لا يحسن غيره ،
فقلت له : أقرأ عليك شيئاً من كتاب أبقراط ، فأشار إلي الجامع فقال :
إن هؤلاء لا يتركوني . ابن حجر ص ٦٦ .

وقد يكون الشافعي درس الطب فيما درسه من العلوم في العراق حينما
جامعها أول مرة .

وقد يكون درس علوم التنجيم أيضاً هناك ، وإنهم ذكروا أن الشافعي
اشتغل بعلوم التنجيم ؛ وكل ذلك يدل على ما كان من شغف الإمام
بالمعلم كله .

وقد يكون هذا الجلوس للتوالى في الجامع من أسباب ما أصيب به
الإمام من المرض .

وذكر الأستاذ مصطفى منير أدهم في رسالته «رحلة الإمام الشافعي إلى
مصر» أن أهل الإمام ذهبوا إلى الوالي في ضياع الليلة التي توفي فيها ، وكان
الوالي هو محمد بن السري من الحكم ، وطلبوا إليه الحضور لتفصيل الإمام
كما أوصى ، فقال لهم الوالي : هل ترك الإمام ديناً ؟ قالوا : نعم . فأمر الوالي
بسداد ذلك الدين كله ، ثم نظر إليهم وقال لهم : هذا معنى تفصيلي له .

وإن صحت هذه القصة التي لم يذكر راويها^(١) لها إسناداً فهي تدل على أن الشافعي خرج من الدنيا فقيراً كما دخلها فقيراً .
ولسنا نشك في أن الشافعي مات فقيراً ، لكننا نشك في أمر استدائه ، فقد روى ابن حجر في « توالي التأسيس » عن ابن أبي حاتم عن أبيه عن عمرو بن سواد المرحلي قال : قال لي الشافعي : أفلست ثلاث مرات فكنت أبيع قليل وكثيري حتى حلّ ابنتي وزوجتي ، ولم أستغن قط . ص ٦٧
وتزوج الشافعي (حميدة) بنت نافع بن عنبسة بن عمرو بن عثمان بن عفان ، فولدت له (أبا عثمان محمداً) وكان قاضياً لمدينة حلب ، (وفاطمة) ، (وزينب) .

(١) وقد عثرت على هذه الرواية في كتاب (تاريخ مصر) للشعور (بيدائع الزهور في وقائع الدهور) ولنفظه . قيل : لما مرض الإمام الشافعي أوصى بأن لا يغسله إلا أمير البلد ، فلما مات حضر محمد بن السري أمير البلد ، فقيل له : إن الإمام أوصى بأن لا يغسله إلا أنت ، فقال : هل توفي الإمام وعليه دين ؟ فقيل : نعم . فحسبوا ما عليه من الدين فإذا هو سبعون ألف درهم ، فقضاها عنه محمد بن السري أوفال : هذا غشى إياه ، وإعسا كفى عن الدين الذي عليه لأفضيه عنه . ج ٣ - ص ٣٣

الدراسات الفقهية إلى عهد الشافعي

كان التشريع في عهد النبي عليه السلام يقوم على الوحي ؛ من الكتاب والسنة ، وعلى الرأي من النبي ومن أهل النظر والاجتهاد من أصحابه ، بدون تدقيق في تحديد معنى الرأي وتفصيل وجوهه ، وبدون تنازع ولا شقاق بينهم ومضى عهد النبي عليه السلام وجاء بعده عهد الخلفاء الراشدين من سنة ١١ هـ - ٦٣٢ إلى سنة ٤٩ هـ - ٦٦٠ وقد اتفق الصحابة في هذا العهد على استعمال القياس في الوقائع التي لا نص فيها من فقه كبير من أحد منهم ، وفي هذا العهد أخذت تظهر الصورة الأولى من صور الإجماع بما كان يركن إليه الأئمة من مشاورة أهل الفتوى من الصحابة ، وكان أهل الفتوى من الصحابة بومئذ ، وهم المعتبرون في الإجماع ، قلّة لا يتعذر تعرف الاتفاق بينهم في حكم من الأحكام .

ولم يكن يفتى من الصحابة إلا حملة القرآن الذين كتبوه وقرأوه وفهموا وجوه دلالاته ونيل مساحه ونسوخه ، وكانوا يُسمّون « القراء » لذلك ، وتميزوا

لمن من سائر الصحابة بهذا الوصف القريب في أمة أمية - لا تقرأ ولا تكتب .

ثم كان عصر بني أمية من سنة ٤٠ هـ - ٦٦٠ م إلى سنة ١٣٢ هـ - ٧٤٩ م وتكاثر الممارسون للقراءة والكتابة من العرب ، ودخلت في دين الله أمة ليست أمية ، فلم يعد لفظ القراء معناه تحريماً يصلح تمييز أهل الفتوى ومن يؤخذ عنهم الدين ، هنالك استعمل لفظ العلم للدلالة على حفظ القرآن ورواية السنن والآثار وسمى أهل هذا الشأن « الفقهاء » واستعمل لفظ « الفقه » للدلالة على استنباط الأحكام الشرعية بالنظر العقلي فيما لم يرد فيه نص كتاب ولا سنة .

وسمى أهل هذا الشأن « الفقهاء » ، فإذا جمع امرؤ بين الصفتين جمع له اللفظان أو ما يرادفهما .

وفي طبقات ابن سعد : « كان ابن عمر جيد الحديث غير جيد الفقه » ، وكان زيد بن ثابت فقيهاً في الدين عالماً بالسنن »

وقد كان كثير من الصحابة والتابعين يكره كتاب العلم وتخليفه في الصحف ، كإبن عباس ، والشعبي ، والتخفي ، وقهادة ، ومن ذهب مذهبهم وهؤلاء كلهم عرب طبعوا على الحفظ جبلة العرب

قال ابن عبد البر : من كره كتاب العلم إنما كرهه لوجهين :

أحدهما - ألا يتخذ مع القرآن كتاب يصاحبه ، ولئلا يتشكل

الكتاب على ما يكتب فلا يحفظ فيقل الحفظ . (مختصر جامع بيان العلم
ص ٣٤) .

ولما انقضى عهد الصحابة ما بين تسعين ومائة من الهجرة وجاء عهد
التابعين ، انتقل أمر القضا والعلم بالأحكام إلى اللؤلؤ إلا قليلا . « عن عطاء
قال : دخلت على هشام بن عبيد الملك فقال : هل لك علم بعلماء الأمصار ؟
قلت : بلى . قال : فمن فقيه المدينة ؟ قلت : « نافع » منولى ابن عمر ، وفقية
مكة « عطاء بن رباح » اللؤلؤ ، وفقية اليمن « طاوس » بن كيسان اللؤلؤ ،
وفقية الشام « مكحول » اللؤلؤ ، وفقية الجزيرة « ميمون » بن مهران اللؤلؤ ،
وفقية البصرة « الحسن وابن سيرين » اللؤلؤان ، وفقية الكوفة « إبراهيم »
النخعي العربي . قال هشام : لولا قولك عربي لكادت نفسي تخرج .
مناقب الإمام الأعظم للبراز ج ٦ — ص ٥٧

عندئذ تضاعفت النزعة العربية إلى خطر التدوين وصارت كتابة العلم
أمراً لازماً . « عن سعد بن إبراهيم قال : أمرنا عمر بن عبد العزيز المتوفى
سنة ١٠١ — ٧٢٠ م بجمع السنن فكتبناها دفترأ دفترأ فبعث إلى كل
بلد له عليها سلطان دفترأ » . مختصر جامع بيان العلم ص ٣٣ .

وقد بدت مخايل نهضة في التشريع الإسلامي منذ ذلك العهد فحصل

تدوين بعض السنن وبعض المسائل ، ولم يصل إلينا من تلك اللدونات إلا
صدي^(١) .

ويقول « جولد زهر » في مقاله عن كلمة (فقه) في دائرة المعارف
الإسلامية : « وينبغي ألا يخطئ كبير ثقة لما نسب لمشام بن عروة من أنه في
يوم الحرة جرعت لأبيه كتب فقه ، ولا يمكن أن يتصور مجال أنه في ذلك
العهد البعيد كانت توجد كتب بالمعنى الصحيح وإنما هي صحائف متفرقة ،
وتوفي عروة سنة ٩٤ هـ - ٧١٢ م التي كانت تسمى « سنة الفقهاء » لكثرة
من مات فيها من الفقهاء » .

(١) على أن تلك اللدونات لم تكن إلا صحائف أول مذكرات . أما أول تدوين
للسنن بالمعنى الحقيقي فيقع نحو ما بين سنتي ١٢٠ و ١٥٠ هـ .
ويقول ابن قتيبة : إن ابن شهاب الزهري التوفي سنة ١٢٤ هـ هو أول من
كتب الحديث .

وفي كتاب « كشف الظنون » : « واعلم أنه اختلف في أول من صنّف
فقيل : الإمام عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري التوفي سنة ١٥٥ هـ
٧٧١ - ٧٧٢ م وقيل أبو النصر سعيد بن أبي عروبة التوفي سنة ١٥٦ هـ -
٧٧٣ م ذكرهما الخطيب البغدادي . وقيل ربيع بن صبيح التوفي
سنة ١٦٦ هـ - ٧٨٢ - ٧٨٣ م » قاله الرامهرمزي .

وكان مطمح نظرهم بالتدوين ضبط معاهد القرآن والحديث ومعانيهما .

وبالجملة: فإنه إذا كان دون شيء لضبط معاني القرآن والحديث ومعانيهما في عهد بني أمية ، فإن التدوين في الفقه بالمعنى الحديث لم يكن إلا في عهد العباسيين .

هذا هو الرأي الذي كان مقروا بين الباحثين ، لكن « جولد زيهر » يذكر في مقال الذي أشرنا إليه آنفا ما يأتي : « وقد اكتشف « جرفيني » بين المخطوطات القيمة في المكتبة « الأمروزية » ميلانو الخاصة ببلاد العربية الجنوبية ، مختصرا في (الفقه) احمد (مجموعة زيد بن علي) المتوفى سنة ١٢٢ هـ - ٧٤٣ م وهو منسوب إلى مؤسس فرقة (الزيدية) من الشيعة ، وعلى ذلك تكون هذه المجموعة أقدم مجموعة في الفقه الإسلامي . وعلى كل حال ينبغي أن نضع هذا الكتاب موضع الاعتبار فيما يتعلق بتاريخ التأليف في الفقه الإسلامي وإذا صح أنه وصل إلينا من بطانة « زيد بن علي » وجب أن نعرف بأن أقدم ما وصل إلينا من المصنفات الفقهية هو من مؤلفات الشيعة الزيدية » .

على أن البحث الذي أثير لتعيين مركز هذا الكتاب بين المؤلفات الفقهية لم يكمل .

ومن أسف أن هذا البحث لم يثره مسلمون ، ولا أثير في بلاد إسلامية . وقد ذكر صاحب « التهرست » عند الكلام على الزيدية ما نصه :

الزيدية الذين قالوا بإمامة زيد بن علي عليه السلام ، ثم قالوا بعده بالإمامة في ولد « فاطمة » كائناً من كان ، بعد أن يكون عنده شروط الإمامة . وأكثر المحدثين على هذا اللذهب مثل « سفيان بن عيينة » و « سفيان الثوري » ... ص ١٨٧ .

وعلاقة هذين الإمامين بهضة الفقه عند أهل السنة تجعل للبحث الذي يشير إليه « جولد زيهر » شيئاً خطيراً .

وجاء عهد العباسيين منذ سنة ١٣٢ هـ و ٧٤٩ - ٧٥٠ م وشجع الخلفاء الحركة العلمية وأمدوها بسلطانهم ، فكان طبيعياً أن تنتعش العلوم الدينية في ظلهم ، بل كانت حركة النهوض أسرع إلى العلوم الشرعية ؛ لأنها كانت في دور نمو طبيعي وتكامل .

وهناك سبب آخر يذكّر « جولد زيهر » في كتابه « عقيدة الإسلام وشرعه » هو : « أن حكومة الأمويين كانت متهمة بأنها دينوية ، فحلت محلها دولة دينية سياستها سياسة ملية » .

كان العباسيون يجعلون حقهم في الإمامة قائماً على : أنهم سلالة البيت النبوي ، وكانوا يقولون : إنهم سيثيرون على أطلال الحكومة للوسومة عند أهل التقي بالزندقة نظاماً منطبقاً على سنة النبي وأحكام الدين الإلهي .

وبلاحظ أن المثل الأعلى للسياسة الفارسية ، وهو الاتصال الوثيق بين الدين والحكومة ، كان برنامج الحكم العباسي

وقد اقتضى ضبط أمور الدولة على منهاج شرعي ، جمع الأحكام الشرعية ، وتدوينها .

وفي صدر العهد العباسي تمكن الاستنباط واستقرت أصوله وجعل لفظ « الفقه » ينتمى بالتدريج إلى أن يكون غير مقصور على المعنى الأصلي ، أي الاستنباط من الأدلة التي ليست نصوصاً ، وأصبح المعنى الأول للفقه هو : الأحكام الشرعية العملية للأخوة من أدلتها التفصيلية « نصوصاً كانت أو رأياً ، وسمى أهل هذا الشأن بالفقهاء ، ونشأ التأليف في الفقه بهذا المعنى ، وانقسم الفقه إلى طريقتين : طريقة أهل الرأي والقياس ، وهم أهل العراق ، وطريقة أهل الحديث ، وهم أهل الحجاز .

أهل الرأي وأهل الحديث

• ومقدم جماعة أهل الرأي الذي استقر للذهب فيه وفي أصحابه هو :
« أبو حنيفة » للمعتبر أبا المذهب أهل العراق ، أسسه وأعطاه على تأسيسه
تلميذاه الجليلان : « أبو يوسف » القاضى للثوف سنة ١٨٢ هـ - ٧٩٧ م
و « محمد بن الحسن » الشيباني للثوف سنة ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م
ولئن كان حماد بن سليمان الكوفي للثوف سنة ١٢٠ هـ - ٧٣٧ و ٧٣٨ م
هو أول من جمع حوله طائفة من التلاميذ يعظمهم القمه ، مع ميل غالب
الرأي ، وكان « أبو حنيفة » من هؤلاء التلاميذ ، فإن حماداً لم يترك أثرًا
عليها مكتوباً . أما أبو حنيفة فيقول صاحب « التهرست » : « وله من الكتب
كتاب القسقه الأكبر - كتاب رسالته إلى اليسق - كتاب العالم
والمعلم رواه عنه مقاتل - كتاب الرد على القدرية - والعالم برأ وبخراً ،
شرقاً وغرباً ، بعداً وقرباً ، يهوينه رضى الله عنه » . ص ٣٠٢
ويذكر الموفق بن أحمد المبكى الحنفى في كتابه « مناقب الإمام الأعظم »

أثر أبي حنيفة في الفقه بقوله ج ١ ص ١٣٦ ، ١٣٧ : « وأبو حنيفة أول من دون علم الشريعة ، لم يسبقه أحد من قبله ؛ لأن الضحابة والتابعين لم يضعوا في علم الشريعة أبواباً مبوبة ولا كتباً مرتبة إنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم وجعلوا قلوبهم صناديقاً عليهم ، فنشأ أبو حنيفة بعدهم فأرأى العلم منتشراً فخاف عليه الخلف السوء أن يضيعوه . ولهذا قال عليه السلام : إن الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس ، وإعلم ينتزعه بموت العلماء ، فيبقى رؤساء جهال فيفتنون بغير علم ، فيضلون ويضلون . فذلك دونه أبو حنيفة فجعله أبواباً مبوبة ، وكتباً مرتبة ، فبدأ بالطهارة ثم بالصلاة ثم بسائر العبادات على الولاء ، ثم بالمعاملات ، ثم ختم بكتاب المواريث .

وإنما ابتدأ بالطهارة ثم بالصلاة لأن الشكف بعد صحة الاعتقاد أول ما يخاطب بالصلوات ، لأنها أحسن العبادات وأهم وجوباً ، وآخر للمعاملات لأن الأصل عندها وبراعة اللمعة منها . وختمه بالوصايا والمواريث لأنها آخر أحوال الإنسان . فما أحسن ما ابتدأ به وختم ، وما أحذقه وأتمهم وأفقّه وأمر وأعلم وأبصر .

ثم جاء الأئمة من بعده فآقتبسوا من علمه ، واقتدوا به ، وفرعوا كتبهم على كتبه . ولهذا روينا بإشهاد حسن عن الخفافى - رحمه الله - أنه قال في حديث طويل . « العلماء عيال على أبي حنيفة في الفقه » .

وروى عن ابن سريج - رحمه الله - أنه سمع رجلاً يشكك في أبي حنيفة ، فقال له : يا هذا مه ، فإن ثلاثة أرباع العلم مسألة له بالإجماع ، والرابع لا يسلمه لهم .

قال : وكيف ذلك ؟ قال : لأن العلم سؤال وجواب ، وهو أول من وضع الأسئلة فهذا نصف العلم ، ثم أجاب عنها فقال بعض أصحابه ، وبعض أخطأ ، فإذا جملنا صوابه بخطئه صار له نصف النصف الثاني ، والرابع الرابع ينازعهم فيه ولا يسلم لهم . . . ولأنه - رحمه الله - أول من وضع كتاباً في الفرائض ، وأول من وضع كتاباً في الشروط ، والشروط لا يستطيع أن يضعها إلا من تنهى في العلم وعرف مذاهب العلماء ومقالاتهم ، لأن الشروط تنزع على جميع كتب الفقه ويتحرزها من كل المذاهب لئلا ينقصها حاكم ينقص أو يفسخ . . . وقد قيل بلغت مسائل أبي حنيفة خمسمائة ألف مسألة وكتبه وكتب أصحابه تدل على ذلك .

وجملة القول : أن صاحب مذهب أهل الرأي هو الذي رتب أبواب الفقه ، وأكثر من جمع مسائله في الأبواب المختلفة ، وكان الحديث قليلاً في العراق فاستكثروا من القياس ومهروا فيه ، فلذلك قيل : « أهل الرأي » . وإنما كان أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأن المدينة دار الهجرة ، ومأوى الصحابة . ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغليهم بالجهاد وغيره من شؤون الدولة أكثر .

ومذهب أهل العراق كان يقصد إلى جعل الفقه وانما بحاجة الدولة التشريعية ، فكان همه أن يجعل الفقه فصولا مرتبة يسهل الرجوع إليها عند القضاء والاستفتاء ، وكان همه أن يكثر التفاريع حتى تقوم بما يرضى ويتجدد من الحوادث . لا جرم كان مذهب أهل الرأي مذهب القضاء ، وكان أئمة قضاء كابي يوسف ، ومحمد . وكان أهل الحديث يعيبون أهل الرأي بكثرة مسائلهم وقلة روايتهم .

وسئل رقية بن مصقلة عن أبي حنيفة فقال : « هو أعلم الناس بما لم يكن ، وأجهلهم بما قد كان . وقد روي هذا القول عن حفص بن غياث في أبي حنيفة . يريد أنه لم يكن له علم بأثار من مضى » . من كتاب مختصر جامع بيان العلم .

ويروي ابن عبد البر في كتاب « الانتقاء » ص ١٤٧ « عن الحكم بن واقد قال : رأيت أبا حنيفة يفتي من أول النهار إلى أن يعلو النهار ، فلما خف منه الناس دعوت منه فقلت : يا أبا حنيفة ، لو أن أبا بكر وعمر في مجلسنا هذا ثم ورد عليهما ما ورد عليك من هذه المسائل المشككة لكفأ عن بعض الجواب ووقفا عنه . فنظر إليه وقال : أجهوم أنت ؟ يعني مبرحما » .

أما أهل الحديث — أهل الحجاز — فابا مذهبهم « مالك بن أنس » وكانت طريقة أهل الحجاز في الأسانيد أهل من سواهم وأئتن في الصحة

لاشتمادهم في شروط النقل من العدالة والضبط ، وتحافيتهم عن قبول « المجهول
الحال » ، في ذلك .

وكتب « مالك » كتاب « الموطأ » وأودعه أصول الأحكام من
الصحيح المتفق عليه ورتبه على أبواب الفقه .

وفي كتاب (تبيين الصيغة) : أن (مالك) في ترتيبه للموطأ متابع
لأبي حنيفة . ومن السير إثبات ذلك ، فإن أبا حنيفة ومالك كانا متعاصرين ،
وإن تأخر الأجل بمالك . وأقدم ما حفظ من الجامع الفقهي الموثقة في
عصور الفقه الأولى بين السنين هو « موطأ مالك » .

ويقول صاحب الفهرست في سرد كتب مالك : « .. وله من الكتب :
كتاب للموطأ — كتاب رسالته إلى الرشيد » . ص ١٩٩

وكانت وجهة أهل الحجاز كوجهة أهل العراق : تدوين الأحكام
الشرعية بمبوبة مرتبة ، إلا أن اعتماد أهل الحديث على السنة أكثر من
اعتمادهم على الرأي ، بل هم كانوا يعتبرون الرأي ضرورة لا يلجأون إليها إلا
على كره وعلى غير اطمئنان .

وقد روى عن مالك : أنه قال في بعض ما كان ينزل فيسأل عنه فيجهد
فيه رأيه : « إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَثْنَيْنِ » . مختصر جامع بيان
العلم ص ١٩٢ .

وكان أهل الحديث يكرهون أن يتكاثر الناس بالمسائل كما يتكاثروا أهل
الدرم بالدرام ، وكانوا يكرهون السؤال عما لم يكن ، قالوا : ألا ترى أنهم
كانوا يكرهون الجواب في مسائل الأحكام ما لم تنزل ، فكيف بوضع
الاستحسان والظن والتكلف وسبيل ذلك واتخاذها كونا .

وفي « الانتقاء » : « قال الهيثم بن جميل : شهدت مالك بن أنس سئل
عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها : لا أدري . »
ولم يكن أهل الحديث مع ذلك يتكبرون اجتهد الرأي ، والقياس على
« الأصول في النازلة تنزل عند عدم النصوص . »

الشافعي بين أهل الرأي وأهل الحديث

ظهر الشافعي والأمر على ما وصفنا ، من نهضة الدراسة الفقهية في بلاد الإسلام نهضة ترمي إلى الوفاء بالحاجة العملية في دولة تريد أن تجعل أحكام الشرع دستوراً لها ، ومن انقسام الفقهاء إلى أهل رأي يعتمدون في نهضتهم على سرعة أنفاسهم ، وتغاذ عقولهم ، وتوهم في الجدل ؛ وأهل حديث يعتمدون على السنن والآثار ، ولا يأخذون من الرأي إلا بما تدعو إليه الضرورة .

كان أهل الرأي يعيبون أصحاب الحديث بالإكثار من الروايات ، الذي هو مظنة لقلة التدبر والفهم . « حكي عن أبي يوسف قال : سألت الأعمش عن مسألة وأنا وهو لا غير ، فأجبت ، فقال لي : من أين قلت هذا يا يعقوب ؟ فقلت : بالحديث الذي حدثتني أنت . فقال : يا يعقوب إني لأحفظ هذا الحديث من قبلي أن يجتمع أبواك ، ما عرفت تأويله إلى الآن » . مختصر جامع بيان العلم ص ١٨٢ .

فأصحاب الحديث كانوا حافظين لأخبار رسول الله ، إلا أنهم كانوا عاجزين عن النظر والجدل ، وكلما أورد عليهم أحد من أصحاب الرأي سؤالاً أو إشكالا سقط في أيديهم متحيرين . الرازي ص ٣٨ .

هم ضعاف في الاستنباط وفي القدرة على دفع الطاعن والشبهات عن الحديث .

وكان أهل الحديث يسميرون أهل الرأي بأنهم يأخذون في دينهم بالظن ، وأنهم ليسوا للسنة أنصارا ولا هم فيها بمتثبتين ؛ فإن أصحاب أبي حنيفة يقدمون القياس الجلي على خبر الواحد ، وهم يقولون للراشدين ، والجاهيل ، أي الحديث المرسل الذي أسنده التابعي أو تابع التابعي إلى النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يذكر الصحابي الذي روى الحديث . أما الجاهيل فهم مجهولو الحال من الرواة .

ثم لا يقبلون الحديث الصحيح إذا كان مخالفا للقياس ، ولا يقبلونه في الواقعة التي تم فيها البلوى . الرازي ص ٢٥٠ ، ٢٥١ .

كانت الحال على ما ذكرنا حين جاء الشافعي ، وقد تفقه الشافعي أول ما تفقه على أهل الحديث من علماء مكة ، كسليم بن خالد الزنجي ، وسفيان بن عيينة ، ثم ذهب إلى إمام أهل الحديث « مالك بن أنس » في المدينة فلزمه ، ولقي من عطفه ومن فضله ما جعله يحبه ويحمله . « عن يونس بن عبد الأعلى

أنه سمع الشافعي يقول : « إذا ذكر العلماء فمالك النجم ، وما أحد أمن على من مالك بن أنس » . الإنقاء ص ٢٣ .

على أن نشأة الشافعي لم تكن من كل وجه نشأة أهل الحديث ، ولا استعداده استعدادهم .

لقد توجه في أول أمره إلى درس اللغة والشعر والأدب وأخبار الناس ، ولم يقطع صلته بهذه العلوم حين وصل حبلة بأهل الحديث الذين كانوا لا يرونها من العلم النافع . « حكى عن مصعب الزبيدي قال : كان أبي والشافعي يتناشذان ، فأبى الشافعي على شعر هذيل حفظاً وقال : لا تكلم بهذا أحداً من أهل الحديث فإنهم لا يحفظون هذا » . معجم الأدباء ج ٦ ص ٣٨٠ .

وكان الشافعي بطبعه نهما في العلم ، يلمس كل ما يجده من فونه ، وقد ذكر من ترجوا له : أنه اشتمل بالفراصة حين ذهب إلى اليمن ، وعالج التنجيم والطب ، وربما كان ذكرهما في إحدى رحلاته إلى العراق ، حيث كان التنجيم يعتبر فرعاً من فروع العلوم الرياضية ، وكان العرب فرعا من العلم الطبيعي . والعلم الرياضي والعلم الطبيعي قسمان من أقسام الفلسفة التي كان مسلمو العراق أخذوا ينقسمون ريعها . وكان الشافعي مغرماً بالرمي في شبابه ولم يكن في كونه يأنف من الوقوف عند مهرة الرماة يدعوه لم يعدم بالمال ، ويظهر : أنه لم يكن شديداً في جرح الرجال كمادة أهل الحديث . وقد نقل

صاحب كتاب « طبقات الشافعية الكبرى » حكاية تدل على سخريه الشافعي من ترمذ المزكيين .

« قال الشافعي — رضي الله عنه — حضرت بمصر رجلاً مزكياً يُجرح رجلاً ، فسئل عن سببه وأُخبر عليه فقال : رأيتُه يقول قائماً ، قيل وما في ذلك ؟ قال : يرد الريح من ريشه على يده وثيابه فيصلي فيه . قيل : هل رأيتُه أصابه الرشاش وصلى قبل أن يمسح ما أصابه ؟ قال : لا ولكن أراه سيفعل . »
ج ١ ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

وكان في العلماء المعاصرين للشافعي ، بل أهل الرأي منهم ، به أهل الحديث ، من لا يراه بمعنا في الحديث . « عن أبي عبد الله الصائغاني يحدث عن يحيى بن أكثم قال : كتبنا عند محمد بن الحسن في المناظرة ، وكان الشافعي رجلاً قرشي العقل والفهم ، صافي الذهن ، سريع الإجابة ، ولو كان أكثر سماع الحديث لاستغنت أمة بمجده عن غيره من العلماء . » ابن حجر ص ٥٩ .
ولما ذهب الشافعي إلى العراق استقرى نظره تحامل أهل الرأي على استغناء مالك وعلى مذهبه ، وكان أهل الرأي أقوى سنداً وأعظم جاهاً بما لهم من المكانة عند الخلفاء ، وبتواليهم شؤون القضاء ، ذلك إلى أنهم أوسع حيلة في الجدل من أهل الحديث وأنفذ بياناً . ويمثل حال الفريقين من هذه الناحية ، ما روى عن إمامي أهل الرأي وأهل الحديث : أبي حنيفة ومالك .

روى ابن عبد البر المالكي عن الطبري قال : وكان مالك قد ضرب بالسياط ، واختلف فيمن ضربه وفي السبب الذي ضرب فيه . قال : فحدثني العباس بن الوليد قال : خبرنا ذكوان عن مروان الطاطري ، أن أبا جعفر نهى مالكا عن الحديث : « ليس على مستكره طلاق » ، ثم دس إليه من يسأله عنه ، فحدث به على رؤوس الناس ، بالانتفاء من ٤٣ ، ٤٤ .

أما أبو حنيفة فينقل في شأنه التوفيق للنسكي في كتاب « اللئاب » : « عن معمر بن الحسن الهذلي يقول : اجتمع أبو حنيفة ومحمد بن إسحاق عند أبي جعفر المنصور ، وكان جمع البقاء والبقاء ، من أهل الكوفة والمدينة وسائر الأمصار ، لأمر حربي ، وبث إلى أبي حنيفة فتلقه على البريد إلى بغداد ، فلم يخرج من ذلك الأمر الذي وقع له إلا أبو حنيفة ، فلما قضيت الحاجة على يديه حبسه عند نفسه ليرفع القضاء والحكام الأمور إليه ، فيكون هو الذي ينفذ الأمور ويفصل الأحكام ، وخبر محمد بن إسحاق ليجمع لإتيته المهدي جروب النبي صلى الله عليه وسلم وغزواته . قال : فاجتمعنا يوما عنده ، وكان محمد بن إسحاق يحسد لما كان يرى من المنصور من تفضيله وتقديره واستشارته فيما ينوبه وينوب رعيته وقضاته وحكامه ، وسأل أبا حنيفة عن مسألة أراد بها أن ينزع المنصور عليه ، فقال له : ما تقول يا أبا حنيفة في رجل حلف ألا يفعل كذا وكذا ، أو أن يفعل كذا وكذا ، ولم يقل إن شاء الله ، موصولا

بالحسين ، وقال ذلك بعد ما فرغ من يمينه وسكت ؟ فقال أبو حنيفة : لا ينفعه الاستثناء إذا كان مقطوعاً من اليمين ، وإنما كان ينفعه إذا كان موصولاً به . فقال : وكيف لا ينفعه وقد قال جدُّ أمير المؤمنين الأَكبر أبو العباس عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما أن استثناءه جائز ، ولو كان بعد سنة ، واحتج بقوله لقول رجل : ﴿ وَأَدَّ كُرْ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ ؟ فقال المنصور لعبد بن إسحاق : أهكذا قال أبو العباس صلوات الله عليه ؟ قال نعم ! فالتفت إلى أبي حنيفة — رحمه الله — وقد علاه الغضب ، فقال تخالف أبا العباس ؟ فقال أبو حنيفة : لم أخالف أبا العباس ، ولقول أبي العباس عندي تأويل يخرج على الصحة ، ولكن بلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف على يمين واستثنى فلا حث عليه » . وإنما وضعناه إذا كان موصولاً باليمين ، وهؤلاء لا يرون خلافتك ، لهذا يخرجون بخبر أبي العباس ، فقال له المنصور كيف ذلك ؟ قال : لأنهم يقولون إنهم يأمرك حيث يأمرك تقيّة ، وإن لم الثباني متى شاءوا ، يخرجون من بيعك ولا يبيي في اعتاقهم من ذلك شيء . قال : هكذا ؟ قال : نعم . فقال المنصور خذوا هذا ، يعني محمد بن إسحاق .

فأخذ وجعل ردأوه في عقبه وحسوه . ج ١ ص ١٤٢ — ١٤٤

كان طبعياً أن يجادل الشافعي عن أستاذه وعن مذهب أستاذه ، وقد هُزم الشافعي فتلك قوياً بقله ، قوياً بصلته ، قوياً بفضاحته ، قوياً بشباب

في عنفوانه ، وحمية عربية . وقد رويت لنا نماذج من دفاع الشافعي عن مالك ومذهبه : عن محمد بن الحكم قال : سمعت الشافعي يقول : قال لي محمد بن الحسن : صاحبنا أعلم من صاحبكم ، يعني « أبا حنيفة ومالك » ، وما كان علي صاحبكم أن يعظكم ، وما كان لصاحبنا أن يسكت . قال : فضربت وقلت : نشدتك الله من كان أعلم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مالك أو أبو حنيفة ؟ قال : مالك ، لكن صاحبنا أقبح . قلت : نعم ومالك أعلم بكتاب الله تعالى وناسخه ومنسوخه وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من أي حنيفة . فمن كان أعلم بكتاب الله وسنة رسوله كان أولى بالكلام . الانتقاء ص ٢٤ .

كان هذا الحجاج عن مذهب مالك « في قدوم الشافعي إلى العراق أول مرة . وأقام الشافعي في العراق زمناً غير قصير ، ودرس فيه كتب محمد بن الحسن وغيره من أهل الرأي فيها درس في العراق ، ولازم محمد بن الحسن ، ورد على بعض أقواله وآرائه يصيراً لأهل الحديث ولا شك أن الشافعي في ذلك العهد كان متأثراً بمذهب أهل الحديث ، ومتأثراً بملزمة عالم دار الخيزران ، فهو كان يدافع عن مذهبه بدافع حميته لأستاذه وأنصار أستاذه المستضعفين .

أما ابن البراءة المذكور في خبري فهو يروي في سبب اختلاف الشافعي على محمد بن الحسن روايات يقول فيها ، « عن محمد بن الحسن الشافعي : لم يعرف الشافعي محمد حقه ، وأحسن إليه فلم يف له دعوته » . إسماعيل القرطبي قال الإمام الشافعي :

حُبِسْتُ بِالْعِرَاقِ لِذَيْنِ فَسَمِعَ مُحَمَّدُ بْنُ ثَقَلَفٍ، فَأَنَالَ لَهُ شَاكِرٌ مِنْ بَيْنِ الْجَمِيعِ .
وَعَنِ ابْنِ سَمَاعَةَ قَالَ : أَقْبَلَ الشَّافِعِيُّ غَيْرَ مَرَّةٍ فَبَجَاءَ إِلَى مُحَمَّدٍ فَخَذَّتْ أَصْحَابَهُ
فَجَمَعَ لَهُ مِائَةَ أَلْفٍ . فَكَانَ فِيهِ قَضَاءُ حَاجَتِهِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ مَرَّةً أُخْرَى فَجَمَعَ لَهُ
سَبْعِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّالِثَةُ ، فَقَالَ : لَا أَقْضِي مَرُوءَتِي مِنْ أَصْحَابِي ،
لَوْ كَانَ فِيكَ خَيْرٌ لِكَفَاكَ مَا جِئْتَ بِكَ وَلَعَلَّكَ . وَكَانَ قَبْلَ هَذَا مُوَلَّماً بِكِتَابِهِ
يُنَاطِرُ أَوْسَاطَ أَصْحَابِهِ وَيُعْذِّقُ نَفْسَهُ مِنْهُمْ ، فَلَمَّا أَتَى مُحَمَّدًا الثَّالِثَةَ أَظْهَرَ الْخِلَافَ .

اللباق ج ٢ - ص ١٥٠ و ١٥١

والشافعي نفسه يرد على ذلك ، فقد أخرج الطحاكي عن طريق محفوظ
ابن أبي توبة قال : سمعت الشافعي يقول : يقولون إني إنما أخالفهم للدنيا ،
وكيف يكون ذلك والدنيا معهم ؟ وإنما يريد الإنسان الدنيا لبطنه وشرجه ؟
وقد منعت ما آلت من الطعام ، ولا سبيل إلى النكاح — يعني لئلا كان به من
البواسير — ولكن لست أخالف إلا من خالف سنة رسول الله . ابن حجر
ج ٢ ص ٧٦ .

آثاره وكتبه

ولما عاد الشافعي إلى بغداد في سنة ٨١٥هـ - ٨١٠ - ٨١١ م ليقم فيها سنتين اشتغل بالتدريس والتأليف . وروى البغدادي في « كتاب تاريخ بغداد » :

« عن أبي الفضل الزجاج يقول : لما قدم الشافعي إلى بغداد وكان في الجامع إماماً نيف وأربعون حلقة ، أوجسسون حلقة ، فلما دخل بغداد ما زال يتهدف في حلقة حلقة ويقول لهم : قال الله وقال الرسول ، وهم يقولون : قال أصحابنا ، حتى ما بقي في المسجد حلقة غيره » . ج ١ ، ص ٦٨ ، ٦٩ .

واختلف إلى دروس الشافعي جماعة من كبار أهل الرأي كأحمد بن حنبل وأبي ثور ، فانتقلوا عن مذهب أهل الرأي إلى مذهبه . ويروى عن أحمد بن حنبل أنه قال : « ما أحد من أصحاب الحديث حل محبرة إلا والشافعي عليه سنة » ، نقلنا : يا أبا محمد كيف ذلك ؟ قال : إن أصحاب الرأي كانوا

يهزؤون بأصحاب الحديث . حتى علمهم الشافعي وأقام الحجة عليهم .
الاعتقاد ص ٧٦ .

ووضع الشافعي في بغداد كتاب « الحجة » . « روى ابن حجر عن
البيهقي أن الشافعي قال : اجتمع على أصحاب الحديث فسألوني أن أضع
على كتاب أي حنيفة ، فقلت : لا أعرف فوهم حتى أنظر في كتبهم . فأمرت
فكتب لي كتب محمد بن الحسن ، فنظرت فيها سنة حتى حفظتها ، ثم وضعت
الكتاب البغدادي ، يعني « الحجة » . ص ٧٦

ويظهر من ذلك : أن مذهب الشافعي القديم الذي وضعه في بغداد
كان في جل أمره ردًا على مذهب أهل الرأي ، وكان قريبًا إلى مذهب أهل
الحديث .

وروى البغدادي عن حرملة : أنه سمع الشافعي يقول : « سُميت ببغداد
ناصر الحديث » . ج ٢ ص ٦٨ .

ونقل ابن حجر عن البيهقي : أن كتاب « الحجة » الذي صنفه الشافعي
ببغداد حمله عنه الزعفراني ، وله كتب أخرى تحملها غير الزعفراني ، منها :
كتاب « السير » ، رواية أبي عبد الرحمن أحمد بن يحيى الشافعي :

وفي كتاب كشف الظنون :

« الحجة » للإمام الشافعي ، وهو محمد بن أحمد بن أبيه بالعراق ، إذا أطلق

القديم من مذهبه يراد به هذا التصنيف ، قاله الأسنوى في المهمات . ويطلق
بما أفني به هناك أيضاً » .

ثم انتهى الشافعي إلى مصر فأزده تلاميذ مالك ، حتى إذا وضع مذهبه
الجديد وأخذ يؤلف الكتب ردًا على مالك تنكروا له وأصابته منهم من
« قال الربيع : سمعت الشافعي يقول : قدمت مصر لا أعرف أن مالكًا
يخالف من أحاديثه إلا ستة عشر حديثًا ، فنظرت فإذا هو يقول بالأصل
ويدع الفرع ، ويقول بالفرع ويدع الأصل .

ثم ذكر الشافعي في رده على مالك ، المسائل التي ترك الأخبار الصحيحة
فيها يقول واحد من الصحابة أو يقول واحد من التابعين ، أو ل رأي نفسه .
ثم ذكر ما ترك فيه أقارب الصحابة لرأي بعض التابعين أو لرأي نفسه
وذلك أنه ربما يدعى الإجماع ، وهو مختلف فيه .

ثم بين الشافعي أن ادعاء أن إجماع أهل المدينة حجة ، قول ضعيف » .
الرازي ص ٢٦ .

ويروى بعض الرواة : أن الشافعي إنما وضع الكتب على مالك لأنه
بلغه أن بالأندلس قلنسوة لمالك يستسقى منها وكان يقال لهم : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، فيقولون : قال مالك . فقال الشافعي : إن مالكًا بشر

فقطي* فدعاه ذلك إلى تصنيف الكتاب في اختلافه معه ، وكان يقول :
استحسرت الله تعالى في ذلك . أن حجر بن ٧٦ .

ومذهب الشافعي الجديد الذي وضعه في مصر هو الذي يدل على شخصيته
ونيم عن عبريته ، ويبرز استقلاله .

« سئل أحمد ما رأى في كتب الشافعي التي عند العراقيين أي أحب
إليك ، أم التي بمصر ؟ قال : عليك بالكتب التي وضعها بمصر فإنه وضع
هذه الكتب بالعراق لم يحسنها ، ثم رجع إلى مصر فأحكم تلك ، كما روي به
الذهبي في تاريخه الكبير » . فاسس الاعتناء ص ٧٧ .

ومذهب الشافعي الجديد وصل إلينا فيما ألفه بمصر من الكتب . وقد
سرد البيهقي للمؤلف سنة ٤٥٨ هـ — ١٠٦٥ — ١٠٦٦ م كتب الشافعي
ونظمها عنه ابن حجر في ص ٧٨ :

(الرسالة القديمة ، ثم الجديدة — اختلاف الحديث ، جماع العلم —
إبطال الاستحسان — أحكام القرآن — بيان الفرض — صفة الأضحية
والهي — اختلاف مالك والشافعي — اختلاف العراقيين — اختلافه مع
محمد بن الحسن — كتاب علي وعبد الله — فضائل فر يش — كتاب الأم .
ومدة كتب الأم . مانه وبيف وأربعون كتابا . وحمل عنه حرمة كتابها
كبيرا يسمى « كتاب السنن » ، وحمل عنه المزني كتابه « للبسوط » وهو

المختصر الكبير، والفتاوى، وكذا المختصر المشهور. قال البيهقي: وبعض كتبه الجديدة لم يُعد تصنيفاً، وهي: الصيام — والصدائق — والحدود — والرهين الصغير — والإجارة — والجنائز — فإنه أمر بقراءة هذه الكتب عليه في الحديد وأمر بتحريق ما يغير اجتهاده. قال: وربما تركه اكتفاء بما نبه عليه من رجوعه عنه في مواضع أخرى.

قلت: وهذه الحكاية مفيدة ترفع كثيراً من الأشكال الواقع بسبب مسائل اشتهر عن الشافعي الرجوع عنها وهي موجودة في بعض هذه الكتب.

ثم نقل ابن حجر: أن لأصحاب الشافعي من أهل الحجاز والعراق عنه مسائل وزيادات. قال: وهذا يدل على أن «كتباً أخرى حملها عنه هؤلاء» لأن هذه المسائل ليست في الكتب المتقدم ذكرها.

وقد ترك ابن حجر في تلخيصه: كتاب «مسند الشافعي» ولا ندري: أن كان البيهقي قد تركه أيضاً أم لا؟ ويقول الرازي: «إن كتابه المسمى بمسند الشافعي كتاب مشهور في الدنيا». ص ١٤٦.

كان اتجاه المذاهب الفقهية قبل الشافعي إلى جمع المسائل وترتيبها وردها إلى أدلتها التفصيلية عند ما تكون دلائلها نصوحاً.

وأهل الحديث لكثرة اعتمادهم على النص كانوا أكثر تعرضاً لذكر الدلائل من أهل الرأي.

فلما جاء الشافعي بمذهبه الجديد كان قد درس المهديين، ولاحظ ما فيها من نقص بدا له أن يكمله، وأخذ ينقص بعض التفرعات من ناحية خروجها عن متابعة نظام محمد في طريقة الاستنباط.

وذلك يشعر بالجماعه في الفقه اتجاهًا جديدًا هو اتجاه العقل العلمي الذي لا يعنى بالخرافات والفروع.

ويدل على أن اتجاه الشافعي لم يكن إلى تضييق الفروع : ما نقله ابن عبد البر في « الاستبصار » من : أن أحمد بن حنبل قال : « قال الشافعي لنا : أما أنتم فأعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث صحيحاً فأعلموني أن يكون كوفياً ، أو بصرياً أو شامياً ، أذهب إليه إذا كان صحيحاً » . ص ٧٥ وطريقة علاجه لمسائل العلم نقل على نسخته ، قال أبو محمد بن أحمد الشافعي عن أمة قالت : ربما عدنا في ليلة واحدة ثلاثين مرة أو أقل أبو أكثر الصباح بين يدي الشافعي ، وكان يسألني ويطلب كذا ثم ينادي : إخبارية ، علمي مصباحاً ، فبخدمه ويكتب ما يكتب ، ثم يقول : ارضيه . فقليل لأحد : ما أراد ردُّ المصباح ؟ قال : الظلمة أجلى للقلب . مفتاح السعادة ج ٢

ص ٩١

وليس هذا النوع من التفكير الهادي في ظلمة الليل تفكير من يهتم بالمسائل الجزئية والتفاريق ، بل هو تفكير من يعنى بضبط الاستدلالات التفصيلية بأصول تجمعها ، وذلك هو النظر الفلسفي

قال ابن سينا في الشفاء : « إنا لا نشغل بالنظر في الجزئيات لكونها لا تنتهي ، وأحوالها لا تثبت . وليس علمنا بها من حيث هي جزئية تفيدنا كالا حكيا أو تبلغنا غاية حكمة ، بل الذي يهمنا هو النظر في الكلّيات » .
 وكان أحمد بن حنبل يقول : « الشافعي يلبس في أربعة أشياء : في الفقه — واختلاف الناس — والمال — والفقه (الزاوي ص ٣٥) » .
 وقد حاول الشافعي : أن يجمع أصول الاستنباط الفقهي وقواعدها علما ممتازا ، وأن يجعل الفقه تطبيقا لقواعد هذا العلم .
 وبهذا يمتاز مذهب الشافعي من مذهب أهل العراق وأهل الحجاز .

وضع الشافعي لعلم أصول الفقه

إذا كان الشافعي هو أول من وجّهَ الدراسات الفقهية إلى ناحية علمية فهو أيضا : أول من وضع مصنفًا في العلوم الدينية الإسلامية على منهج علمي ، بتصنيفه في أصول الفقه . قال الرازي : اتفق الناس على أن أول من صنف في هذا العلم — أي علم أصول الفقه — الشافعي ، وهو الذي رتب أبوابه ويميز بعض أقسامه من بعض ، وشرح مبرراتها في القوة والضعف .

وروى : أن عبد الرحمن بن مهدي ، التمس من الشافعي وهو شاب أن يضع له كتاباً يذكر فيه : شرائط الاستدلال بالقرآن والسنة ، والإجماع ، والقياس ، وبيان النسخ والمنسوخ ، ومراتب العموم والخصوص ، فوضع الشافعي رضى الله عنه « الرسالة » وبعثها إليه ، فلما قرأها عبد الرحمن بن مهدي قال : ما أظن أن الله عز وجل خلق مثل هذا الرجل .

ثم قال الرازي : واعلم : أن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة

« أرسططاليس » إلى علم « للنطق » ، وكنسبة « الخليل بن أحمد » إلى علم « العروض »

وذلك لأن الناس كانوا قبل « أرسططاليس » يستدلون ويعترضون بمجرد طباعهم السليمة ، لكن ما كان عندهم قانون مخلص في كيفية ترتيب الحدود والبراهين ، فلا جرم ، كانت كلماتهم مشوشة ومضطربة ؛ فإن مجرد الطبع إذا لم يستعن بالقانون الكلى ، فلما يفلح .

فلما رأى « أرسططاليس » ذلك اعتزل عن الناس مدة مديدة واستخرج علم « للنطق » ، ووضع للخلق بسببه قانونا كليا يرجع إليه في معرفة الحدود والبراهين .

وكذلك الشعراء كانوا قبل « الخليل بن أحمد » ينظمون أشعارا ، وكان اعتمادهم على مجرد الطبع ، فاستخرج « الخليل » علم « العروض » فكان ذلك قانونا كليا في معرفة مصالح الشعر ومفاسده . فكذلك هنا الناس كانوا قبل الإمام الشافعى يتكلمون في مسائل « أصول الفقه » ويستدلون ، ويعترضون ولكن ما كان لهم قانون كلى مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفية معارضتها ، وترجيحاتها ، فاستنبط الشافعى علم « أصول الفقه » ووضع للخلق قانونا كليا يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع . ثم يقول الرازى :

واعلم أنَّ الشافعى صنف كتاب « الرسالة » ببغداد، ولما رجع إلى مصر أعاد تصنيف كتاب « الرسالة »، وفي كل واحد منهما علم كثير. ص ٩٨ - ١٠٢ .
ويقول « بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى » المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ١٣٩١-١٣٩٢ م في كتابه في أصول الفقه، المسمى بالبحر المحيط: « فصل » :
الشافعى أول من صنف في أصول الفقه ، صنف فيه كتاب الرسالة ، وكتاب أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان ، وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس ، الذى ذكر فيه ؛ تفصيل المعزلة ورجوعه عن قبول شهادتهم

ثم تبعه المصنفون في علم الأصول . قال أحمد بن حنبل : « لم تكن تعرف الخصوص والعوم حتى ورد الشافعى » .

وقال الجوينى في شرح الرسالة . لم يسبق الشافعى أحد في تصانيف « الأصول » ومعرفتها ، وقد حكى عن ابن عباس « تخصيص عموم » وعن بعضهم « القول بالمفهوم » ، ومن بعدهم لم يقل في الأصول شىء ولم يكن لهم فيه قدم ؛ فإننا رأينا كتب السلف من التابعين وتابعى التابعين وغيرهم فما رأيناهم صنفوا فيه . من نسخة خطية بالمكتبة الأهلية بباريس .

ويقول ابن خلدون في المقدمة : « وكان أول من كتب فيه - أى في علم أصول الفقه - الشافعى رضى الله عنه ، أملى فيه رسائله المشهورة تكلم فيها في : الأوامر والنواهى ، والبيان ، والخبر ، والنسخ ، وحكم الدالة المنصوصة ، من

القياس، ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، وحققوا تلك القواعد وأوسعوا القول فيها، وكتب المتكلمون أيضاً. ص ٣٩٧

وفي كتاب «طبقات الفقهاء» للقاضي شمس الدين العثاني الصفدي : «وابتكر الشافعي ما لم يسبق إليه» من ذلك أصول الفقه، فإنه أول من صنف أصول الفقه بالإخلاق، ومن ذلك كتاب القسامه، وكتاب الجزية، وكتاب قتال أهل البغي. من نسخة خطية بدار الكتب الأهلية بباريس.

ويقول صاحب كتاب «كشف الظنون» : «وأول من صنف فيه الإمام الشافعي» ذكره الأستوى في التمهيد، وحكى الإجماع فيه. ص ٣٣٤ والباحثون في هذا الشأن من الغربيين يرون في الشافعي : واضعاً «لأصول الفقه». يقول «جولدرهير» في مقالته في مجلة (فقه) في دائرة المعارف الإسلامية : «أظهر مزايًا محمد بن إدريس الشافعي أنه وضع نظام الاستنباط الشرعي من أصول الفقه، وحدد مجال كل أصل من هذه الأصول. وقد ابتدع في (رسائله) نظاماً للقياس العقلي الذي ينبغي الرجوع إليه في التشريع، من غير إحلال بما للكتاب والسنة من الشأن المقدم، ورأى الاستنباط من هذه الأصول، ووضع القواعد لاستعمالها بعد ما كان جزافاً» على أنابند في كتاب القهرسب في ترجمة (محمد بن الحسن) ذكر كتاب له يسمى «كتاب أصول الفقه»

ويقول الموفق السكي في كتابه : « مناقب الإمام الأعظم » نقلا عن طلحة بن محمد بن جعفر ؛ أن أبا يوسف أول من وضع الكتب في « أصول الفقه » على مذهب أبي حنيفة . ج ٢ ص ٢٤٥ .

ونقل ذلك طاش كبرى زاده في كتابه « مفتاح السعادة » ج ٢ ص ١٠٢ ولم يرد كتاب في هذا العلم ، فيما أورد صاحب « الفهرست » ، لأبي يوسف من الكتب . وإذا صح أن لأبي يوسف أو لحمد كتابا في أصول الفقه فهو فيما يظهر كتاب لنصرة ما كان يأخذه أبو حنيفة ويعيبه أهل الحديث من الاستحسان . وقد يؤيد ذلك ، أن صاحب « الفهرست » ذكر في أسماء كتب أبي يوسف « كتاب الجوامع » ألّفه ليحيى بن خالد ، يحتوي على أربعين كتابا ، ذكر فيه اختلاف الناس والرأى للأخوذ به . ولم يكن في طبيعة مذهب أهل الرأى الذين كان من همهم أن يجمعوا المسائل ويستكثروا منها النزوع إلى تقييد الاستنباط بقواعد لا تترك متسا رجا . على أن القول بأن أبا يوسف هو أول من تكلم في (أصول الفقه) على مذهب أبي حنيفة لا يمارض القول بأن الشافعى هو الذى وضع (أصول الفقه) علما ذا قواعد عامة يرجع إليها كل مستنبط لحكم شرعى .

وقد لا يكون بعيدا عن غرض « الشافعى » في وضع « أصول الفقه » : أن يقرب الشقة بين أهل الرأى وأهل الحديث ، ويمهد للوحدة التى دعا إليها الإسلام .

الليث بن سعد

الليث بن سعد

من المشتغلين بتاريخ الثقافة الإسلامية من يريدون أن يخلصوا بنياتهم الجانب المصري من هذه الثقافة فيدرسوا خير العلماء والأدباء من المصريين الذين ساهموا في نشأة المعارف الإعلامية ، وساهموا في السير بها إلى السكالك .
وهم بهذه المبرنة يمهّدون لدرس خصائص الجانب المصري من الثقافة الإسلامية .

ويرى أهل هذا المذهب أن في ذلك عوناً على استيفاء البحث في الآداب والمعارف الإسلامية

فإن الثقافة الإسلامية ذات فروع وعناصر متفاوتة ، يجب التعرف ألوانها ومذاهبها للإحاطة بكل ما لهذه الثقافة من خصائص ومميزات .

وفي هذا الاتجاه نوع من توزيع العمل بين المشتغلين بخدمة غرض مشترك ، وهو تلك الثقافة الإسلامية ، التي هي تراث مجيد للشرق الإسلامي ، بل هي في تاريخ الثقافات الإنسانية تراث عظيم .

ولمصر خاصة فائدة من هذا الاتجاه ، إذ هو سبيل إلى توثيق الصلة بين الماضي والحاضر ، وإلى مراعاة الانساق بين حلقات التاريخ .

وحق على المصلحين والمجددين في جماعة من الجماعات أن يتبينوا ما سجل التاريخ من منازع هذه الجماعة في علومها وآدابها حتى يسيروا في تجديدهم وإصلاحهم على هدى .

غير أن المصريين متهمون بأنهم ييخسون فضل أهل الفضل منهم ، على حين يمنحون الغرباء تقديرهم جزافاً . فواجب علينا أن نبرى من هذه التهمة قومنا مومن وسائل ذلك أن نحكي ذكرى الظلماء من أسلافنا ، وأن ننصف اليوم من قد يكون التاريخ لم يعظم كل ما يستحقون من إنصاف .



يذكر المؤرخون أن الشافعي التوفي سنة ٢٠٤ قال :

« الليث ألقه من مالك ، إلا أن أصحابه لم يقوموا به » . وفي رواية عن الشافعي : « ضيعة قومى » . وفي أخرى : « ضيعة أصحابه » .

قال ابن حجر العسقلاني للتوفي سنة ٨٥٢ في كتابه للمسمى « كتاب الرحمة العينية بالترجمة اللبئية » :

« لكنه ما صنف شيئاً من الكتب ولا دون أصحابه المسائل عنه ،

ولذلك قال الشافعي : ضيعة أصحابه . يعني لم يدونوا فقهه كما دونوا فقه مالك وغيره ، وإن كان بعضهم قد جمع منها شيئاً . (ص ٩) .

وقول ابن حجر إن الليث لم يصنف شيئاً من الكتب ، يخالفه ما يذكره ابن النديم للتوفى سنة ٣٨٥ ، في كتاب الفهرست ، من أن ليث بن سعد « كتاب التاريخ » و « كتاب مسائل في الفقه » .

وإذا كان قوم الليث بن سعد أو أصحابه قد ضيعوه على ما يقول الشافعي فلعلنا نحفظ اليوم بعض ما ضيعوا .



الليث بن سعد يكنى أبا الحارث ، ومن المؤرخين من يقول : هو ليث بن سعد بن عبد الرحمن ، وهو فيما يذكر ابن خلكان مولى بني فهم . وبنو فهم بطن من قيس . لذلك يقال مولى بني قيس .

ويقول أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي للتوفى سنة ٤٦٣ في كتاب تاريخ بغداد : « ليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث ، فقيه أهل مصر ، يقال إنه مولى خالد بن ثابت بن ظاهن القهقي . وأهل بيته يقولون : نحن من القرس من أهل أصبهان . وروى عن الليث أنه قال مثل ذلك . والمشهور أنه فهمي ، ولد بقرقشدة ، وهي قرية من أسفل أرض مصر » . (ج ١٣ ص ٢) .

وسياق الكلام يفيد أن المشهور كون الليث عربيا من «فهم» . ونقل البغدادى رواية عن أبى مسلم صالح بن أحمد بن عبد الله العجلي عن أبيه قال :
ليث بن سعد يكنى أبا الحارث ، مصرى فغنى ثقة » . (ص ١٣) .

قال الشيخ أبو العباس أحمد القلقشندي المتوفى سنة ٨٢١ فى كتاب
« صبح الأعشى » :

« قلت ومن بلادها — أى القليوبية — بلدتنا قلقشندة وهى بلدة
حسنة المنظر غزيرة الفواكه ، وإليها ينسب الليث بن سعد ، الإمام الكبير .
وهو ذكر ابن يونس فى تاريخه أنه ولد بها . قال : وأهل بيته يذكرون أن
أصله من فارس ، وليس لما يقولونه ثبات عندنا . قال ابن خلكان : بفتح
القاف وسكون اللام وفتح القاف الثانية والشين للمجنة وسكون النون وفتح
الذال للهنة وبداها هاء ساكنة — وهكذا هى مكتوبة فى دواوين الديار
المصرية . وأبدل بالقوت فى معجم البلدان اللام راء ، وهو الجارى على ألسنة
القائمة ، وعليه جرى النضاعى فيما رأيت مکتوبا فى خطه » . (ج ٣
ص ٤٠٣) .

قال القلقشندي بعد ذلك :

« وقال النضاعى فى خطه فى الكلام على دار الليث بالنسطاط :
وكان له دار بقرقشندة بالري ، بناها فهدى بن رفاعة أمير مصر عناداً له ،

وكان ابن عمه ، فبناها الميث ثانيا ، فهدمها ، فلما كانت الثالثة أتاه آت في منامه فقال له : يا ليث ، ﴿ وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ ﴾ فأصبح وقد فجع ابن رفاعه ، فأوصى إليه ومات بعد ثلاث ...

وترجم له ابن خلكان بالأصبهانى ، ثم قال في آخر ترجمته : ويقال إنه من قلقشندة . قلت : وما قاله ابن يونس أثبت ، وبحسب الرجوع إليه لأمرين : أحدهما أنه مصرى ، وأهل البلد أخبر بحال أهل بلدهم من غيرهم . والثانى أنه قريب من زمن الميث ، فهو به أدري ، إذ يجوز أن يكون أصله من أصبهان ثم نزل أباهو قلقشندة المذكورة ، ووُلد بها وسكنها فنسب إليها ، كما وقع في كثير من النسب . وإعادة داره بها بعد هدمها ثلاث مرات على ما تقدم ذكره في كلام القضاعى ، دليلُ اعتنائه بشأنها ، وميله إليها . وحينئذ فلا منافاة بين النسبتين . ج ٣ ص ٤٠٣ — ٤٠٤

وهذا الذى يجوزُه القلقشندى ليوفق بين أول كلام ابن خلكان وآخره يُبعمه ما نقله هو عن القضاعى ، من أن ابن رفاعه كان ابن عم الميث .

وابن رفاعه المقصود هنا هو الوليد بن رفاعه بن خالد بن ثابت بن ظاعن الفهمى الذى ولى مصر سنة ١٠٩ وتوفى وهو وال عليها سنة ١١٧ . والوليد بن رفاعه عربى صراح ، مِنْ نَهْم ، ليس فى نسبه خلاف ، فإذا كان الميث ابن عمه فهو أيضا عربى فهمى .

وإذا كان لابد لنا من ترجيح بين الآراء المتضاربة في أن الليث بن سعد مولى أو عربي فإننا نميل إلى القول بأنه مولى ، اعتماداً على أقدم المصادر التاريخية التي بين أيدينا . فأبو عبد الله محمد بن سعد كاتب الواقدي المتوفى سنة ٢٣٠ يقول في كتاب الطبقات الكبير : « الليث بن سعد ويكنى أبا الحارث مولى قيس » .

وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٤٠ يقول في كتاب المعارف : « الليث بن سعد ، رضى الله تعالى عنه ، هو مولى لقيس ويكنى أبا الحارث » .

وقد ذكر من ترجحوا الليث أنه قال :

« قال لي أبو جعفر المنصور : تلي لي ؟ قلت : إني أضعف من ذلك ، إني رجل من الموالي . قال : ما بك ضعف معي إلا ضعف بدئك ؟ أتريد قوة أقوى مني ؟ فأما إذا أبيت فدلّني على رجل » .

قالوا : وكان الأمراء بمصر لا يقطعون أمراً دون الليث .

ورواية البغدادى :

« قال الليث : قال لي أبو جعفر : تلي مصر ؟ قلت لا : يا أمير المؤمنين إني أضعف من ذلك ، إني رجل من الموالي . فقال : ما بك ضعف معي ، ولكن ضعفت بئتك في العمل عن ذلك لي » .

وُلد الميث بن سعد سنة ثلاثٍ أو أربع وتسعين ، ومولده بقلقشندة ،
التي هي قرية من مديرية القليوبية بمركز قليوب ، وجمع علماء المصريين
والحجازيين ، وظهر منذ شبابه فضله .

روى ابن حجر العسقلاني عن يحيى بن بكير أنه قال : « سمعت شرحبيل
ابن يزيد يقول : أدركت الناس في زمن هشام بن عبد الملك وهم متوافرون ،
مثل يزيد بن حبيب ، وعبيد الله بن أبي جعفر ، وجعفر بن أبي ربيعة
والخارث بن يزيد ، وابن هيرة ، ومن يقدم مصر من علماء أهل المدينة
ومن علماء أهل الشام للرباط ، والميث يومئذ حدث شاب ، وإنهم ليعرفون
فضله ويقدمونه ويُشار إليه . وقال يعقوب بن سفيان : سمعت يحيى بن بكير
يقول : سمعت الميث يقول : رأيت يحيى بن سعيد الأنصاري وقد فعلت شيئاً
من المباحات ، فقال : لا تفعل ؛ فإنك إمامٌ منظور إليك . قلت : ويحيى بن
سعيد تابعي من شيوخ الميث . »

وفي هذا دلالةٌ على ما تميّز به الميث منذ صباه من فضل ونبالة .

وروى ابن حجر أيضاً عن عمرو بن خالد قال : قلت للميث بلغني أنك
أخذت بركاب ابن شهاب الزهري . قال : نعم ، للعلم ، فأما غير ذلك فلا ، والله
ما فعلته بأحد قط .

ونيل الليث بن سعد من أظهر صفاته ، وقد وصفه بالنبل من ترجوا له
منذ عهد بعيد ففي طبقات ابن سعد

« وكان شريفاً من الرجال ، نبيلاً سخيّاً ، له ضيافة » .

ورحل الليث إلى العراق أيضاً فأخذ عن علمائه ونشر عنه هناك .

ومات الهيب — فيما يقول ابن سعد في الطبقات — يوم الجمعة
لأربع عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة خمس وستين ومائة ، في خلافة
المهدي .

وكذلك يقول ابن قتيبة في كتاب المعارف : إنه مات سنة خمس
وستين ومائة .

ويقول أبو عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المتوفى سنة ٣٥٠
في كتاب تاريخ مصر وولاتها وقضاها جند الكلام على ولاية موسى بن
عيسى العباسي الثانية من قبل الرشيد ، في يوم الاثنين من صفر سنة ١٧٥
« وتوفي الليث بن سعد يوم الجمعة للنصف من شعبان سنة خمس وسبعين
ومائة ، وضلى عليه موسى بن عيسى » ص ١٣٤ .

ويقول مثل ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد . وعلى هذا سائر
من ترجوا لليث .

ولولا أن ابن سعد صرح بأن الليث مات في خلافة المهدي ، والمهدي

ولن الخلافة من سنة ١٦٠ إلى سنة ١٦٩ لحسنا أن تحريف النسخ هو الذي
 يجعل السبعين ستين . وقد ذكر المؤرخون أن الشافعي لقي الرشيد ، والرشيد
 ولن الخلافة سنة ١٧٠ .

روى عن لؤلؤ خادم الرشيد — كما ذكره ابن حجر — قال :

« جرى بين هارون الرشيد و بنت عمه زبيدة بنت جعفر كلام ، فقال
 هارون : أنت طالق إن لم أكن من أهل الحنة ! ثم قدم فجميع الفقهاء
 فاختلقوا ، ثم كتب إلى البلدان فاستحضر علماءها إليه ، فلما اجتمعوا جلس
 لهم ، فسألم فاختلقوا ، وبقى شيخ لم يتكلم وكان في آخر المجلس — وهو
 الليث بن سعد — قال : فسأله ، قال : إذا أحل أمير المؤمنين مجلسه كنهه
 فصرفهم ، فقال : يدينني أمير المؤمنين . فأدناه ، فقال أتكم على الأمان ؟
 قال : نعم . فأمر بإحضار مصحف فأحضر ، فقال : تصفحه يا أمير المؤمنين
 حتى تصل إلى سورة الرحمن فاتقرأها . ففصل فلما انتهى إلى موله تعالى
 ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ ﴾ قال : أمسك يا أمير المؤمنين ، قل : والله ،
 قال : فاشتد ذلك على هارون ، فقال : يا أمير المؤمنين ، الشرط أهلك . فقال :
 والله ! حتى فرغ الميم . قال : قل إني أخاف مقام ربي . فقال ذلك ، فقال
 يا أمير المؤمنين ، فهي جنتان وليس بجنة واحدة . قال : فسمعنا التصفيق
 والفرح من وراء الستر ، فقال له الرشيد : أحييت . وأمر له بالحوادث والخلع ،

وأمر له بانتطاع الجيزة ولا يتصرف أحد بمصر إلا بأمره ، وصرفه مكرماً » .
وروى ابن حجر أيضاً عن الليث بن سعد أنه قال : « لما قدمت على
هارون الرشيد قال لي : يا ليث ، ما صلاح بلدكم ؟ قلت : يا أمير المؤمنين ،
صلاح بلدنا إجراء الثيل وصلاح أميرها ، ومن رأس العين يأتي البكر ،
فإذا صفا رأس العين صفت العين . قال : صدقت يا أبا الحارث » .

وذكر أبو عمر الكندي في كتاب تاريخ مصر وولاتها وقضاتها ، عند
الكلام على أبي الطاهر عبد الملك بن محمد الحزمي ، الذي ولي القضاء بمصر
من قبل الهادي سنة سبعين ومائة :

« أن عمران الطائي صاحب البريد شفع إلى الحزمي في خصم فكتب
إليه الحزمي : ما أنت والقضاء ؟ عليك تدبير جوابك وبراذهما وكنت
زبواها . فكتب إلى هارون ببغية ويقول : إن الناس قد شكوه . وأتى كتاب
هارون إلى داؤد بن يزيد بن حاتم ، وكان يومئذ والياً على مصر ، يأمره أن
يوقف الحزمي للناس ، فألقاه داؤد فأتى الناس عليه خيراً ، وركب الليث
ابن سعد ، وعاصم بن العلاء القاص ، وعبد الله بن طيبة إلى الأمير ، فأنشوا
عليه ، فقال الحزمي لداؤد : قد جاءني فرجة فيها لباس العافية مما أنا فيه ،
ولست تصل رجلي بمثل إعفائي ، وقد رضيت لك الفضل بن فضالة . فلم يزل به
حتى أعفاه » .

وليس لنا بعد هذه الدلائل إلا أن نوافق جبهة المؤرخين على أن
الليث بن سعد توفي سنة ١٧٥ وأن ما ذكره ابن سعد في الطبقات غير صحيح.
ولما توفي الليث بن سعد فاجتمع الناس فيه ، وشيعوا جنازته إلى قبره في
جوع زاهرة ، ودفن بالقرانة المعروفة الآن بقرافة الإمام الشافعي .

قال خالد بن عبد السلام الصديقي - كما في الرحمة الغيبية بالترجمة الليثية :-
« جالس الليث بن سعد ، وشهدت جنازته مع أبي فمأ رأيت جنازة قطر
بعدها أعظم منها ، ورأيت الناس كلهم عليهم الحزن ويعزى بعضهم بعضاً
فقلت لأبي : يا أبت كأن كل واحد من هؤلاء صاحب الجنازة ! فقال :
يا بني ، كان عالماً كريماً ، حسن العقل ، كثير الإفضال ، يا بني لا ترى مثله
أبداً » .

ويقول علي مبارك باشا في خطبته :

« وكان قبره مسطبة ، ثم بنى عليها هذا المشهد بعد سنة أربعين وستائة .
وقيل إن الذي بناء ابن التاجر » .
وقد فصل للقرنزي ما كان من أمر هذا القبر منذ كان مسطبة إلى
عهده ، وقال :

« ويجتمع بهذه القبة في ليلة كل سبت جماعة من القراء ، فيتلون

القرآن الكريم تلاوة حسنة حتى يَخْتَمُوا خَتْمَ كَامِلَةٍ عند السحر ، ويقصد المبيت عندهم للتحريك بقراءة القرآن عِدَّةً من الناس ، ثمَّ تفاحش الجمع وأقبل النساء والأحداث والنوعاء فصار أمراً منكراً ، لا ينصتون لقراءة ولا يسمعون بمواظف ، بل يحدث منهم على القبور ما لا يجوز ، ثمَّ زادوا في التصدى حتى حفروا ما هنالك خارج القبنة من القبور ، وبنوا مباني أخذوها مراحيض ومقايات ماء .

هذا ما كان في عهد المقيزي المتوفى سنة ٨٤٥ . ولنا ندرى ما يفعل الناس اليوم عند قبر الإمام العظيم .



يعنى أكثر المترجمين للآيت بأمره محدثاً وفقها . وابن سعد يقول : « وكان ثقة كثير الحديث صحيحه وكان قد اشتغل بالفتوى في زمانه بمصر » . وبجسده أن يكون من مشايخ البخاري ومسلم . أما قوله فيقول صاحب الفهرست : « الآيت بن سعد من أصحاب مالك وعلى مذهبه ، ثم اختار لنفسه ، وكان يكاتب مالكاً ويسأله » .

وقال ابن حجر :

« وقد ذكر الشيخ أبو إسحاق في الطبقات أن علم التابعين من أهل مصر تنهى إلى الآيت بن سعد . قال : وقال ابن وهب : ومسائل الآيت تقرأ

عليه ، فرت به مسألة فاستحسنوها ، فقال رجل : ما أحسن ما قال الليث ، كأنه كان يسمع مالكاً فيجيب بحال ابن وهب : بل لعل مالكاً كان يسمع الليث فيجيب فيجيب ، والله الذي لا إله إلا هو ما رأينا أحداً قط أتقته من الليث .

ورواياتهم مختلفة في المفاضلة بين مالك بن أنس والليث بن سعد ، ومن الناس من يسوى بينهما . ففى كتاب مناقب سيدنا الإمام مالك للشيخ عيسى ابن مسعود الزواوى :

« وقال ابن وهب : لقيت ثلاثمائة وستين عالماً ، ولولا مالك بن أنس والليث بن سعد لضللت في العلم . »

وإنما وقعت المفاضلة بين الليث بن سعد وبين مالك بن أنس دون غيره من فقهاء العصر لأن الليث بن سعد معدود من أصحاب الحديث . وقد ذكره ابن قتيبة في أصحاب الحديث دون أصحاب الرأي . ومالك بن أنس يعتبر زعيم أصحاب الحديث .

وعندى أن الليث على أنه أقرب إلى سميت أهل الحديث في زهده وورعه ، وأقرب إلى أهل الحديث في كثرة زوايته وحفظه . كان طرازاً وحده بين أهل الحديث ، وهو الذى مهد للشافعى ذلك للتج الوسط بين أصحاب الرأي وأصحاب الحديث .

وروى عن الشافعي أنه قال :

« ما فتنني أحد فأنفت عليه بأُسفت على الليث بن سعد ، وابن أبي ذئب » . و يروى أن الشافعي وقف على قبر الإمام الليث وقال : « لله درك يا إمام ، لقد حزت أربع خصال لم يكنن لعالم : العلم ، والفعل ، والزهد ، والكرم » .

كان عهد الليث عهد الدولة العباسية في نشأتها ، وقد نهضت الدراسات الفقهية لحاجة الدولة إلى قانون شرعي منظم ، وظهر تميز المذاهبين : مذهب أهل الحجاز أهل الحديث ، الذين يفتنون في أحكامهم على السنن والآثار ، ويستكثرون من الروايات والأخبار ، ولا يلجئون إلى الرأي إلا قليلاً ، ومذهب أهل العراق أهل الرأي ، الذين كان حظهم من رواية الحديث قليلاً ، وكان اعتمادهم على الرأي كثيراً . وكان على من هؤلاء وهؤلاء يقصد إلى استنباط الأحكام وتدوينها ، تسيراً وتنظيماً لأمر القضاء وسياسة الدولة .

وقد غلب على أهل الحديث الاهتمام بأن تكون سياسة الناس وأعمالهم بموافقة لظواهر النصوص من غير كبير عناية بأسرار الأحكام وسرائر النصوص .

أما أهل الرأي فشغلهم تفريع المسائل وفرض الفروض ليجدوا لها حلاً بدقيق النظر وأطوب الحيلة .

وجاء الليث بن سعد فيجعل همه أن يوجه الفقه وجهة جديدة تخرجه من دائرة التخصص بخدمة النظم الحكومية ، وتخلصه من تساهل أهل الرأي وتشدد أهل الحديث .

وفي كتاب مختصر جامع بيان العلم ونضله :

« وكان الليث بن سعد كثيرًا ما يقول لأصحاب الحديث : تعلموا العلم قبل العلم » .

وقد رأينا كيف أفتى الليث بن سعد هارون الرشيد في رد طلاقه ، مراعيًا في ذلك التاحية الروحية من قبل أن يراعي ظواهر الأحكام .
وفي كتاب الإقتضاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء :

« ... أخبرني يحيى بن عبد الله بن بكير قال : سمعت الليث بن سعد يقول : كنت أسمع هذا الرجل أبي حنيفة وأبني أن أراه ، فكنت يومًا في السجدة الحرام فرأيت حلقة عليها الناس مقتضمين ، فأقبلت نحوها فرأيت رجلًا من أهل خراسان أتى أبا حنيفة فقال : إني رجل من أهل خراسان كثير المال ، وإن لي ابنًا ليس بالحموه وليس لي ولد غيره . فذكر بحوه سوءًا وزاد ، قال الليث : فوالله ما أعجبني قوله بأكثر مما أعجبني سرعة جوابه » .

والقصة المشار إليها أن الرجل قال يا أبا حنيفة ، قصدتك أسألك عن أمر قد أهتمي وأهجرني . فقال له أبو حنيفة : إني والله ليس لي غيره ، فان

زواجه طلق ، وإن سريته أعتق ، وقد هجرت عن هذا فهل من حيلة ؟
 فقال له الوقت . اشتر الجارية التي يرضاها هو لنفسك ثم زوجها منه فإن
 طلق رجعت مملوكتك إليك ، وإن أعتق أعتق ما لا يملك .

وإذا كان الليث قد أحب يقول أي حيلة وبسرعة جوابه فأأخذه كان
 يرى أن يجيب هذا الجواب ، ولا أن يسرع ذلك الإسراع .

والمتبع لما يرويه الليث من الأحاديث يجد فيها كثيراً مما يتعلق بحسن
 السلوك وكال اطلاق ، إلى جانب ما يتعلق بأحكام الحدود والمعاملات .
 وقد جمع ابن حجر أربعين حديثاً من عوالي الحديث مروية عن الليث منها :
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى إذا كان ثلاثة نفر أن يتناجى
 اثنان دون واحد .

ومنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يُقيمَنَّ أحدكم الرجل
 من مجلسه ثم يجلس فيه .

ومنها : أن امرأة وجدت في بعض مغازي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 مقتولة ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل النساء والصبيان .

ومنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ألا كلُّكم راع وكلُّكم
 مسئول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راع وهو مسئول عن رعيته ،
 والرجل راع على أهل بيته وهو مسئول عنهم ، وامرأة الرجل راعية على

يَتَّ بِعَلْمَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ . أَلَا فَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ .

ومنها : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ رَجُلًا كَانَ يَتَصَدَّقُ بِالنَّبِيلِ فِي الْمَسْجِدِ أَلَّا يَمُرَّ بِهَا إِلَّا وَهُوَ آخِذٌ بِنَصُولِهَا .

ومنها : أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْرَكَ عَمْرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي رَكْبٍ وَصَرَ بِحَلْفِ بَأْيِهِ ، فَنَادَاهُ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآهَاتِكُمْ ، فَمَنْ كَانَ حَالِقًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ وَإِلَّا فليَصْمِتْ .

ومنها : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : لَا يُخْطَبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ .

وهذا الذي نهض به الأئمة من توجيه الحركة الفقهية إلى الناحية الخلقية الروحية ، كان من حقه أن يجعل الأئمة معدوداً في أئمة الصوفية الذين نهضوا بالتصوف نهضة الأولى ، ونهضة التصوف الأولى كانت أخلاقية .

ومن عجيب أن عبد الوهاب الشجراني المشهور سنة ٩٧٣ وهو مصري من خلق شدة بلد الأئمة ، لم يذكر مواطنه في كتابه الطبقات الكبرى ، وهو قد ذكر أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وابن حنبل ، وغيرهم ممن لم يكونوا أقرب إلى التصوف من الأئمة .

ولم يقف علم الأئمة عند حد الفقه والحديث ، بل كان محيطاً بأنواع

للمعارف للتداولة في ذلك الزمن . وفي كتاب حسن الحاضرة للسيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ :

« وقال يحيى بن بكير : ما رأيت أحداً أكل من الليث ، كان فيه النفس ، عرى اللسان ، يحسن القرآن والنحو ، ويحفظ الحديث والشعر ، يحسن المذاكرة » .

بل هو قد كان فوق ذلك مؤرخاً حجة خصوصاً فيما يتعلق بفتح مصر وتاريخها الإخلاصى إلى عهده . بل له روايات تتصل بتاريخ مصر قبل الإسلام كروايته في منابع النيل التي ذكرها ياقوت في معجم البلدان ، وهي رواية إن لم يدون لنا حقيقة تاريخية ثابتة فهي بدون أسطورة تمثل صورة التذكير في بعض المصورات .

وفي كتاب تاريخ مصر وولاتها وقضاتها للسكندى روايات عن الليث كثيرة ، في ولاية مصر وقضاتها ، وما جرى من الأحداث فيها منذ فتحها . وفي كتاب معجم البلدان لياقوت روايات عن الليث عديدة في تحقيقات جغرافية وتاريخية .

وكل ذلك يدل على سعة اطلاع الليث وتميزه في فنون المعارف . وقد ضاعت معارفه فيما ضاع من آثار الأقدمين إلا ما نجده منشوراً في كتب مختلفة .

واستيفاء البحث في ترجمة الليث يقتضي جمع هذه المنشورات وتمحيصها وترتيبها . ونرجو أن ينشط لهذا البحث النافع بعض أهل الجدة من شبابنا .



لم يقول الليث شيئاً من أمر الحكم ، وقد عفا عن الولاية وعفا عن القضاء . وفي كتاب حسن المحاضرة :

« قال ابن كثير : وقد حكى بعضهم أنه ولي القضاء بمصر ، وهو غريب . على أن الليث بن سعد كان من جلال القدر ورفعة المنزلة بحيث يلجأ إلى رأيه ولاية مصر وقضاها .

قال الكندي في تاريخ القضاء :

سمعت بكر بن منصور يقول : قدم علينا كتاب أمير المؤمنين مروان في جوارحه ابن سهيل : أن قد بعث إليكم رجلاً أمراً بياً يدرك فصيح للبيان ، من حاله وبين حاله كذا ، فاحتموا له رجلاً فيه مثل فضله ، جندد في القضاء ويصوبه في النظر ، ويسدد في كذا وكذا . قال بكر بن منصور : فاجمع للناس كلهم يومئذ على الليث بن سعد ، وفيهم معناه يزيد بن أبي حبيب وعمر بن الحارث .

وفي حسن المحاضرة :

« وقال الذهبي في العبر : كان نائب مصر وقاضياً من تحت أوامر الليث

وكان إذا رآه من أحد شيء ، كاتب فيه فيعزل ؟ وقد أرادہ للنصور أن يوليه
 إمارة مصر فامتنع » .

وكانت مشورة الليث ذات أثر ظاهر في سير الحكم وفي تنظيمه .

ذكر ابن أبياس في تاريخ مصر : في حوادث سنة ٩٢٨ :

« وقيل إن الإمام الليث بن سعد رضي الله عنه هو الذي دون ديوان
 الأحباس في أيامه وأورد للرزق الأحباسية ديواناً يخص بها دون ديوان
 الجيش ، واستمر ذلك باقياً من بعد الإمام الليث إلى الآن ، حتى جاء
 فخر الدين بن عزم فقتل ذلك الأمر الذي كان على جهات البر والصدقات
 وأبطل أمر الرزق الأحباسية وأدخلها الخيرة ، وأبطل ما كان عنده الليث
 ابن سعد رضي الله عنه » ج ٣ ص ٣٠٤

وفي كتاب تاريخ مصر وولاتها وقضاتها للكندي عند الكلام على
 ولاية موسى بن عيسى بن موسى العباسي الأول بمصر في سنة إحدى
 وتسعين ومائة :

« ثم أذن موسى بن عيسى للنصارى في بنيان الكنائس التي هدموا
 على بن سليمان ، فبنيت كلها بمشورة الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة ، وقالوا :
 هو من عمارة البلاد . واحتجوا أن عامة الكنائس التي بمصر لم تبين إلا في
 الإسلام في زمن الصحابة والتابعين .



بقى جانب من جوانب الليث بن سعد لم نعرض له وما أحسب أحداً من المترجمين لليث أغفله ، ذلك هو أمر غناه ، فقد كان الليث موفور النعمى وكان سخياً جواداً ، وكان زاهداً ورعاً . واختلفوا في تقدير ثروته ، فقالوا أن الليث بن سعد كان يستغل خمسة آلاف دينار في كل سنة ، وقائل أكثر من ذلك ، حتى يبلغ بها بعضهم ثمانين ألف دينار ، بل قال بعضهم إن دخل الليث بن سعد كان مائة ألف دينار في كل عام ، وكلهم متفقون على أن الليث لم يجب عليه قط زكاة ، بل يقول بعضهم : كانت تأتي عليه السنة وعليه دين . كان متفقاً يهب الألوف . وأعطى ابن لهيعة ألف دينار ، وأعطى مالك بن أنس ألف دينار ، وأعطى منصور بن عمار ألف دينار وجارية تساوى ثلاثمائة دينار .

وجاءت امرأة إلى الليث فقالت : يا أبا الحارث إن ابناً لي عليل ، واشتهى عسلاً . فقال نرياً غلاماً ، أعطها مرطاً من عسل . والمرت عشرون ومائة رطل .

كانت لليث ضياع في الجزيرة وفي غير الجزيرة ، وكانت له دور في القسطنطينية وفي قلقشنده ، وكانت له فلك تجري في البحر بأمره . وفي بتاريخ بغداد :

« سمعنا أبا رجاء يفتبه يقول : قتلنا مع الليث بن سعد من الإسكندرية

وكان معه ثلاث سفائن: سفينة فيها مطبخه ، وسفينة فيها عياله ، وسفينة فيها أضيافه .

وفي كتاب الخطط لعل مبارك باشا^(١) :

« وكانت له قرية محصورة يقال لها الفرما ، فيها حمل إليه من خراجها يجعله صرراً ويجلس على باب داره ويعطى من يمر به من المحتاجين صرة صرة حتى لا يدع من ذلك إلا اليسير .

وحمل إلى بغداد ليفتى الرشيد في زوجته زبيدة ، وأمر له بخمسة آلاف دينار ، فردها وقال : ادفعها لمن هو أحوج مني . وقال يحيى بن بكير : كانوا يردحون على باب الميث فيصدق عليهم فلا يترك أحداً . وتصدق وأنا معه على سبعين بيتاً من الأراذل ، ثم بث غلاماً لهم بدمهم فاشترى به خبزاً وزيتاً ثم رجعت إلى بابه فرأيت عنده أربعين ضيقاً فأخرج إليهم اللحم والحلوى ، فلما أصبح قلت لغلامه : بالله عليك لمن الزيت والخبز ؟ قال : لسيدي . فتعجبت من كونه يطعم أضيافه اللحم والحلوى وهو يأكل الخبز والزيت .

ومن مناقبه أن رجلاً من أهل مصر شذوذ في أيامه ، ونودي على داره فبلغت أربع مائة درهم ، فاشتراها الميث ، وبث يوسف بن عبد الأهل الصدق يأخذ الفاتح ، فوجد في الباز أيتاماً وعائلة ، فقالوا : بالله عليك أتركنا إلى

(١) انظر (قلقة) في الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨١ .

الليل حتى ننظر قرية نذهب إليها . فجاء إلى الليث وأخبره بالقصة فبكي وقال له : « عُد إليهم وقل لهم : الدار لكم ، ولكم ما يقوم بكم في كل يوم » .
وكما كان الليث بن سعد إماماً في العلماء وعظيماً في الكرماء ، فقد كان
أيضه شعيب بن الليث عالماً كريماً وهو مدفون إلى جواره . وفي خطط علي
جبارك باشا : « قال ابن أبي الدنيا : حج شعيب بن الليث سنة فصدق علي
عظيم ، فرأى رجل من العلماء فسأل عنه فقيل له : هذا العالم الكريم ابن
الكريم . ولما دخل دمشق جاءه رجل وقال له : إن عبد أبيك معي ، لأبيك
نجارة ألف دينار وأنا الآن في الرق ، فخذ مال أبيك واعتقني إن شئت .
فأعتقه وأعطاه المال . قاله الخطابي : فلا أدري أيهما أحسن : العبد في إقراره
بالمال والرق ، أم السيد حيث أعتقه وأعطاه المال » .



هذه نظرة عجيبة في حياة عظيمة للإمام من أسلافنا عظيم . وأرجو أن
أكون وقت لتوجيه الناشئين إلى درس سيرة من أكرم السير سيرة الرجل
الذي ذكره ابن خبان في الثقاف فقال : « كان من سادات أهل زمانه ،
فقيهاً وورعاً ، وعلماً وفضلاً وسخاء » .

شیخ محمد عبده

الشيخ محمد عبده

ومجته في الإصلاح الديني^(١)

— ١ —

الدور الأول

قد يكون خير ما نحيي به أستاذنا للرحوم الشيخ محمد عبده في يوم تذكاره وقائه^(٢) هو أن ندرس جانباً من جوانب حياته العظيمة . . .
ونختار وجهته في الإصلاح الديني ؛ لأنها مظهر شخصيته ، ومركز الدائرة في تفكيره وعمله .

كان الشيخ محمد عبده مصلحاً يسعى للتوفيق بين العقل والشرع ، وقد قرر ذلك من رثوه ومن ترجعوا لحياته :

(١) نشرت هذه المقالات الخمس في جريدة السياسة في ٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٤١ (١١ يولية سنة ١٩٢٣) إلى ٣ ذي الحجة سنة ١٣٤١ (١٧ يولية سنة ١٩٢٣)
(٢) توفي الأستاذ برمل الإسكندرية في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء ٨ جمادى الأولى سنة ١٣٤٣ هـ (١١ يولية سنة ١٩٠٥ م) .

قال إسماعيل صبرى :

ووقفت بين الشرع والعقل بعدما
قد اعتقد الإلحاق أن لا تلاقيا
وقال حنفى ناصف :

ويذكر العلماء أن لا يُقبضوا
عما اقتضاه زمانهم أبصاراً
ويظل بالإصلاح مُفرغى ، كلما
وجد السبيل إلى صلاح ساراً
وقال حافظ إبراهيم :

ووقفت بين الدين والعلم والحجا
فأطلمت نوراً من ثلاث جهات
وقالت باجئة الهادية :

والعلم والدين للجنسين مُطلَب
فليس يختص جنسٌ منهما بهما
فنحن فى الحزن شاطرنا الرجال كما
فى الاستفادة شاطرناها قُدماً

وقال جورجى زيدان فى ترجمة الشيخ ، فى الجزء الأول من كتاب
- تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر - :

« فلما صرح الشيخ محمد عبده بحاجة الإسلام إلى الإصلاح انقسم
المسلمون إلى فئتين ، فئة ترى بقاء القديم على قدمه ، وهم حزب المحافظين ،
وفئة ترى حل القيود القديمة وإطلاق حرية الفكر ، والرجوع إلى الصحيح
من قواعد الدين ، ونهذ ماخالطه من الاعتقادات الدخيلة - وكان رحمه الله
رُعيم هذه الفئة يناضل عن مبادئها بلسانه وقلبه ، وبكل جارية من جوارحه

وكانت مساعيه ترمى إلى غرضين رئيسين : الأول تنقية الدين الإسلامى من الشوائب التى طرأت عليه ، والثانى تقريب المسلمين من أهل المتمدن الحديث ؛ ليستفيدوا من ثمار مدنيته علمياً وصناعياً وتجارياً وسياسياً .

ومن نرجع إلى الأستاذ نفسه فى بيان وجهته فى الإصلاح الدينى نقلاً من المجلد الثامن من المنار :

« وارتفع صوتى بالدعوة إلى أمرين عظيمين : الأول تحرير الفكر من قيد التقليد ، وهمم الدين على طريقة سلف الأمة قبل ظهور الخلاف ، والرجوع فى كتب معارفه إلى منابعها الأولى ، واعتباره من موازين العقل البشرى التى وضعها الله لقرء من شططه وتقلل من غلطه وخبطه ؛ لنتم حكمة الله فى حفظ نظام العالم الإنسانى . وأنه على هذا الوجه يعدّ صديقاً للعلم ، باحثاً عن البحث فى أسرار الكون ، داعياً إلى احترام الحقائق الثابتة ، مطالباً بالتعويل عليها فى أدب النفس وإصلاح العمل .

وكل هذا أجده أماً واحداً ، وقد خالفت فيه رأى الفئتين العظيمتين اللتين يتركب منهما جسم الأمة : طلاب علوم الدين ومن على شاكلتهم ، وطلاب فنون هذا العصر ومن هو فى ناحيتهم .

وإذا تتبعنا دعوة الأستاذ إلى الإصلاح الدينى منذ ظهورها فى آثاره المكتوبة نجد بدايتها فى القصول التى نشرها فى جريدة الأهرام سنة ١٢٩٤ هـ ١٨٧٧ م بعنوان (العلوم الكلامية والدعوة إلى العلوم العصرية) .

في ذلك العهد كان التعليم النظامي انتشر في وادي النيل ولقت الناس حتى أهل الأزهر إلى العلوم الحديثة

ويبين لنا منزلة هذه العلوم يومئذ في نظر الأزهريين ما نسخته لنا بعض أصحابنا من فتاوى المرحوم الشيخ الأبياني المخطوطة المحفوظة بمكتبته ، ونصه : « مثل حفظه الله تعالى بما صورته : ما قولكم رضى الله عنكم - هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ، مثل الهندسة والحساب والميثة والطبيعات وتركيب الأجزاء المعبر عنه بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف ... الخ ؟ » ولا يريد أن تعطل بذكر هذه الفتوى المؤرخة غرة ذى الحجة سنة ١٣٠٥ هـ فبحسبنا أن نعرف أن تعلم الرياضيات والطبيعات كان محتاجاً في ذلك الزمن إلى رخصة من شيخ الإسلام .

أما الشيخ محمد عبده فقد كان اتصل بالنسب جلال الدين الأفغانى منذ سنة ١٢٨٨ هـ سنة ١٨٦٨ م ، ولم يكن نظر السيد إلى هذه العلوم كينظر الأزهريين ، لذلك كان يدرس مدة مقامه بمصر المنطق والفلسفة والميثة في منزله لطلاب الأزهر ، دون أن يفكر في أن الأمر يحتاج إلى استفتاء وإفتاء .

وفي العدد التاسع من السنة الثانية من مجلة « كاره » الفارسية التي تنشر في برلين ، أن السيد جمال الدين وزير علي بوشير في سنة ١٣٠٣ و نزل

في منزل الحاج أحمد خان ، وأقام ثلاثة أشهر على فيها بتعليم ابنه محمد علي جان القلب بسديد السلطنة . وكان السيد يُشير على تلميذه بقراءة كتب في الجغرافيا وعلم الهيئة ، وسيرة نابليون ، وجُستمان لاسكدي ، وكتاب كالملة وديمة ، وجرائد مصر .

لا جرم كان من أثر التصادم في نفس الشيخ محمد حمزة بين ما أحدثته دروس جمال الدين وأثر الوسط الأجنبي ، أن كتب بحاسة تنوء بأسلوبه النقيض ، مقال الأهرام الذي يقول فيه :

فن أعجب ما رأيته في هذه الأيام ، أن بعض طلبة العلم الكرام . قد جهر كُتْ إلى المعالي همته ، فأخذ في دراسة بعض الكتب المنطقية والكلامية ... فلما سمع بذلك بعض أحيائه وأصفيائه وأقربائه ... اهتز واضطرب ، وحجب كل المعجب ، وأخذوا الحزن على ذلك الطالب ما شاء الله أن يأخذوا ، وأوسع لذلك الطالب النصيحة . ولما من نصيحة أي نصيحة ! قائلاً : كيف تدرس علوم الضلالات حتى تقع في الشبهات ... وليت شعري إذا كان هذا حالنا بالنسبة إلى علوم قد أرضعت ثدي الإسلام وغذيت بلبانه وربت في حجره .. فما حالنا بالنسبة إلى علوم جديدة مفيدة هي من لوازم حياتنا في هذه الأزمان .. فعلينا أن ننظر في أحوال جيراننا من الممالك والدول . وما نحن بعد النظر لا نجد سبباً لفرقهم في العلوم والقوى إلا ارتقاء المعارف

والعلوم فيما بينهم ... فاذن أول واجب علينا هو السعى بكل جد واجتهاد في نشر هذه العلوم في أوطاننا »

وبعد هذا الفصل المنشور في جريدة الأهرام لعامها الأول نجد للشيخ محمد عبده في الجريدة الرسمية أيام توليته تحريرها سنة ١٢٩٧ هـ ١٨٨٠ م مقالا في حكم الشريعة في تعدد الزوجات ، جاء فيه :

« أقبح الوعيد الشرعي وذلك الإلزام الدقيق الحتمي ، الذي لا يحتمل تأويل ولا تحويلا ، يجوز الجمع بين الزوجات عند توفر القدرة على العدل فضلا عن تحققه ؟ فكيف يسوغ لنا الجمع بين نسوة لا يحصلنا على جمعهن إلا قضاء شهوة فانية ، واستحصال لذة وقعية ، غير مباليين بما ينشأ عن ذلك من المفساد ومخالفة الشرع الشريف ١٩ »

ونجد أيضا للأستاذ في الجريدة الرسمية كلاما في البدع كالآذكار المصحوبة بالعلبول ، والاجتماعات المرفوعة بالحضرات ، وكيدعة الدوسة التي يقول فيها : « وهي أن ينطرح الناس على الأرض مصططين أحدهم إلى جانب الآخر ثم يملأ أحد الشايح ^{عليه} ظهورهم بحصان يدوسهم واحدا بعد واحد حتى ينتهي إلى آخرهم ...

خصوصا وأن الدوسة وأمثالها من أنواع البدع لم يرد لها نوع مشابه ولا مماثل في السنة النبوية الغراء ، حتى يلتبس أحد موافقتها ولو بطريق

التشبيه على بعد : وأما دعوى أنها من الكراميات فهي باطلة عند أهل السنة والجماعة ؛ فإنهم نصوا في كتب التوحيد على أن من شروط الكرامة أن لا تصير عادة يتعاطاها من يريد إظهارها على حسب إرادته ، فإن صارت كذلك كأكمل النار ، وضرب السلاح ، والدعوة ومحاوله ، التي يتعاطاها كل من يأخذ عهداً على طريقة الرافعي أو السعدي ، أو يتولى مشيخة السعدية أياً كان ، فلا تكون من قبيل الكرامة ، بل تعد من الخيل المذمومة » .

هذه هي باكورة الإصلاح الديني الذي توجهت له هبة الأستاذ في بداية أمره ، وهو نوع من الإصلاح المطلق ، مرسخه إلى نضج العلوم الحديثة على خصوصها من أهل الدين ، وتهذيب نظام العائلة بوضع قيود لتعدد الزوجات ، ومحاربة البدع التي ليست إلا صوراً دينية شوهاء .

وجدير بالمهد الذي كان الخديوي إسماعيل يدفع فيه الأمة دفعا في سبيل المدنية الحديثة القائمة على العلم والجمال أن يلتم نفسه صالحة كنفس الشيخ عبده السعي في تذليل ما يقوم بين يدي العلم من العقبات ، وإزالة ما يشوه حياتنا من البدع المنسوبة إلى الدين .

الدور الثاني

حدثت الثورة العراقية وثق الأستاذ الشيخ محمد عبده من مصر، ثم التقى بالسيد جمال الدين الأفندي في باريس ليصدرا جريدة العروة الوثقى معاً في سنة ١٣٠١ هـ ١٨٨٤ م.

وكانت حركة الإصلاح التي يحاولها جمال الدين مستعينة بتطهده رضى إلى تخليص دول الإسلام من النفوذ الأوربي مادياً وسياسياً ، والعمل على رفها الداخلى المستقل بالجماد النظم الدستورية الطرز فيها ثم جمع شعثها بممالك مستقلة متحدة بحب لواء خليفة واحد ، مكونة لدولة قوية قادرة على صد العدوان الخارجى.

قال صاحب مجلة المنار في ترجمته للشيخ محمد عبده في المجلد الثامن :
« حدثني أنه قال للسيد في أوروبا : إن هذه السياسة لا تأتى منها خير لأن تأسيس حكومة إسلامية عادلة مصلحة لا يتوقف على إزالة الواقع الأجنبي فقط .

فخير لنا أن نذهب معاً إلى محفل من محافل الأرض لإسقاط السياسة

فيه ، ونحاول تربية أولاده على ما نحب ، فإذا تيسر لنا تربية عشرة رجال
يبدلون أنفسهم بخدمة الأمة لا يصددهم عن ذلك الخشوم في وطن ، والإخلاص
إلى الأهل والسكن ، بل يكون همهم الضرب في الأرض لتربية مثلهم على
ما رجا عليه ، فلا يبعد أن يرى الواحد منهم عشرة ، فيكون لنا في زمن
مريب مائة رجل يعملون للإسلام ، والرجال هم الذين يعملون كل شيء .
فقال السيد : إنما أنت مشط ، قد شرعنا في عمل فلا بد من المضي فيه حتى
يتم أو نعجز .

وبدل هذا على أن الشيخ محمد عبده لم يكن ملوئ النفس بالأمل في
الإصلاح السياسي القائم على تحريك العواطف الدينية ، هذا النوع من
الإصلاح الذي كان ملء جوائح السيد جمال الدين ، ما يسعى له بتأليف
الجمعيات السرية في بلاد الإسلام المختلفة ، وإصدار جريدته وبث أعوانه .
على أن فكرة أساذنا في الإصلاح الديني التي كانت قبل عهد العروة
الوثقى ، محلية تلهمها حاجات البلاد المصرية ، استغاثت إلى فكرة أكبر
وأشمل بحكم النظر في شؤون المسلمين في الأقطار المختلفة ، وتعرف أسباب
انحطاطهم ، والإلمام بمجمله عقائدهم وآثارها في أعمالهم .

كل ذلك مع ما عده من فطرة شيخنا وتربيته الدينية وجهه إلى دعوة

الإصلاح الديني بمعناها الكامل ، التي بلغت شأوها منذ دخل الأزهري وتقدّم
الإفتاء عام ١٨٩٩ م ، فأصبح للناس إماماً .

ويقول الأستاذ فيل كينغورد على هانوتو :

« مقصد الجميع ينحصر في استعمال ثقة المسلم بدينه في تقويم شؤونه ،
ويمكن أن يقال : إن القرض الذي يرمى إليه جميعهم إنما هو تصحيح
الاعتقاد ، وإزالة ما طرأ عليه من الخطأ في فهم نصوص الدين ، حتى إذا
سلت العقائد من البدع تبعها سلامة الأعمال من الخلل والاضطراب ،
واستقامت أحوال الأفراد واستقامت بصائرهم بالمعلوم الحقيقية ، دينية
ودنيوية ، وتهذيب أخلاقهم بالملكات السليمة . . . وهذه سبيل لمريد
الإصلاح في المسلمين لا مندوحة عنها ؛ فإن إتيانهم من طريق الأدب والحكمة
العارية عن صبغة الدين يُحوجه إلى إنشاء بناء جديد ليس عنده من مواد
شيء ، ولا ينهل عليه أن يجد من عماله أحداً . وإذا كان الدين كافلاً تهذيب
الأخلاق وصلاح الأعمال وحل النفوس على طلب السعادة من أبوابها ،
ولأهل من الثقة به ما يتبادر ، وهو حاضر إليهم ، والعناء في إرجاعهم إليه
أخف من إحداث ما لا إمام لهم به . فلم يعدول عنه إلى غيره ؟ » .

فالشئخ يعتقد أن المسلمين ابتدعوا في عقائد دينهم ما ليس منها وأخطأوا
في فهم النصوص الدينية ، فكان لا بد لدعوته الإصلاحية من تمحيص

المقائد وتقييمهم النصوص على وجهها . لتلك عنى بمداولة التوحيد ، والتأليف
خفية ، واشتغل بتفسير القرآن الكريم درساً وكتابة .
يرى الأستاذ أن رد الناس إلى قواعد الدين وأحكامه على ما كان في
بدايته محضاً مما عرض عليه هو خير ما يوجههم إلى متقى الكمال الإنساني
ويسويهم بين ضروب الشغناء والنزاعات ، ويغمر بينهم أسباب الفرقة
والخلاف .

يقول الأستاذ في كتاب « الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية » :
« الدين دين الله ، وهو دين واحد في الأولين والآخرين لا يختلف إلا
صوره ومظاهره ، أما روحه وحقيقته كما طولب به العالمون أجمعون على ألسن
الأنبياء والمرسلين ، فهو لا يتغير ، إيمان بالله وحده وإخلاص له في العبادة ،
ومعاونة الناس بعضهم بعضاً في الخير ، وكف أذى بعضهم عن بعض
ما قدروا » .

يقول الأستاذ في كتاب كتبه إلى قس إنكليزي خطب في لندرة
مبيناً محاسن الإسلام :

« ونسبشر بقرب الوقت الذي يسطع فيه نور العرفان الكامل ،
ختنهم له ظلمات الغفلة ، فتصبح للثان العظيمتان المسيحية والإسلام وقد
تعرفت كل منهما إلى الأخرى وتصالحتا مصانحة الوداد ، وتعاقتا معاينة الألفة
ختنمد عند ذلك سيوف الحرب التي طالما انزعجت لها أرواح اللبئين . . .

وإنا نرى التوراة والإنجيل والقرآن ستصبح كتباً متوافقة ، وصحفاً متصادقة ، يدرسها أبناء الملتهن ويوترها أرباب الدينين ، فيتم نور الله ويظهر دينه الحق على الدين كله » .

كان الشيخ مؤمناً بنجاح دعوته إيماناً لا يزعه ريب ، فهو يقول في كتاب الإسلام والنصرانية :

« قد وعد الله بأن يتم نوره ويظهره على الدين كله فسار في سبيل التمام والظهور على العقائد الباطلة أعواناً ، ثم انصرف به أهله عن سبيله وضاروا به إلى ما يرون ونرى ، ولن ينقضي العسالم حتى يتم ذلك الوعد ويأخذ الدين بيد العلم ويعاونوا معاً على تقويم العقل والوجدان . . . ولا بد أن ينتهي أمر العالم إلى تأخي العلم والدين على حنة القرآن والذكر الحكيم . . . وعند ذلك يكون الله قد أتم نوره ولو كره الكافرون ، وتبعم الجامدون القائلون . . . وليس بينك وبين ما أعدك به إلا الزمان الذي لا بد منه في تنبيه القائل ، وتعليم الجاهل ، وتوضيح النهج ، وتقويم الأعوج » .

ومن أجل ثقة الأستاذ بدعوته وإيمانه بأنها حق يؤيده البرهان ، وأنها سبب سعادة وصلاح للبشر لا شقاق وخصام . كان يسعى على المسلمين ولعمهم بالكفبر والتفسيق ، ورى ذلك من وهن عقائدهم وضعف المزاج الديني فيهم ، ويرى الدين نفسه من تلك الحالة .

يقول في كتاب الإسلام والنصرانية :

هَلَّا ذهبت من هذين الأصلين إلى ما اشتهر بين المسلمين ، وعرف من قواعد دينهم ، وهو : إذا صدر قول من قائل يحصل الكفر من مائة وجه لا يحتمل الإيمان من وجه واحد ، هل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر . فهل رأيت تسامحاً مع أقوال الفلاسفة والحكماء أوسع من هذا ؟ وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه ؟ ...

لا أكاد أخطئ القارئ إذا زعم أن المسلم استغفاد اسم زندقة وزندقي وميزندقي وزنديق ، من فضل ما علمه جيرانه إذا كانوا يقولون هرطقة وتهرتق وهو هرطقة ، أو ما عاين ذلك ، أو زعم أن قد فشت في المسلمين سرعة التكفير بطريق المدوخي من أهل الملل المتشددة ... متى أولع المسلمون بالتفكير والتفسيق ، ورغب زيد بأنه مبتدع ، وجهر بأنه زنديق ؟

أشرنا في ما سبق إلى مبدأ هذا المرض ، ونقول الآن : إن ذلك بدأ فيهم عندما بدأ الضعف في الدين يظهر بينهم ، وأكلت القنن أهل البصيرة من أهله ... وتولى شؤون المسلمين جهالم وقام بإرشادهم في الأغلب ضلالم . في أثناء ذلك حدث الغلو في الدين ، واستمررت نيران العداوات بين النظار

فيه ، وسهل على كل منهم لجهله بدينه أن يرمى الآخر بالمروق منه
لأدنى سبب .

وكما زادوا جهلاً بدينهم ازدادوا غلواً في الباطل به ودخل العلم والفكر
والنظر (وهي من لوازم الدين الإسلامي) في جملة ما كرموه ، وانقلب ما كان
واجباً في الدين محظوراً فيه .

ويقول الأستاذ في تفسير سورة العصر :

« ومن الناس من إذا بئأته في أمر يتعلق بعقيدة من العقائد فاجأه
بقوله : لا تقل ذلك فحكم أو تعزل أو ما أشبه ذلك ، وهو سلاح يتخذهم
المرتابون في عقائدهم ترساً يدفعون به ما يخشون من الشبه التي تزلزل
عقائدهم ، ولكن هذا الدفاع يدل على ارتياب صاحبه في عقيدته قبل الدفاع
فإن صاحب اليقين يرتاح إلى كل ما يسمع ، فإن وجد عند مخاطبه شبهة
أمكنه أن يزيلها من نفسه . وتلك الطريقة من طرق الدفاع عن العقائد هي
التي أغلقت دون المسلمين أبواب العلم ، فإنه كلما لاح نور إلهي في يقين الطالب
يهديه إلى طلب الحق وجد من هذه الكلمات كالأعترال والفلسفة ما يُحدد
ذلك النور فيه . »

الدور الثاني أيضاً

تنظم دعوة الشيخ محمد عبده إلى الإصلاح الدينى - كما تبين مما سردناه آنفاً - أموراً ثلاثة :

١ - تحرير الفكر من قيد التقليد .

ب - اعتبار الدين من موازين العقل البشرى ، وعدمه صديقاً للعلم .

ج - فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف والرجوع فيه كسب معارفه إلى منابعها الأولى .

ونحن نقاؤها بالبحث على هذا الترتيب :

١ - تحرير الفكر من قيد التقليد

يقول الأستاذ فى كتاب « الإسلام والنصرانية مع العلم والمذنية » :
« فأول أساس وضع عليه الإسلام هو النظر العقلى ، والنظر عنده هو وسيلة الإيمان الصحيح . . . بلغ هذا الأصل بالمسلمين أن قال قائلون من أهل السنة : إن الذى يستقصى جهده فى الوصول إلى الحق ثم لم يصل إليه ومات طالباً غير واقف عند الظن فهو ناج » .

يريد الأستاذ بالإيمان الصحيح اليقين ، وإليك ما يقوله في اليقين نقلاً
من تفسيره سورة « العصر »

« وليس الإيمان كذلك مجرد ما يسميه الناس اعتقاداً وإن كان بعض
التقليد لا عمل لعقل ولا لوحدة فيه . وإنما المراد منه ذلك التصديق
المفروق بطلانية النفس وخضوع القوى لحكم ما آمن به ...

أما هذا الإيمان الذي يتلقاه الناس من أفواه آبائهم فينشأ ابن المسلم
لا يفهم معنى لما يعتقد أو يقول أبوه ، وإنما ينطق كما ينطق ، وتأخذه الحجة
لما يراه يحكى له ، لا يفهم لذلك معنى ، ولا يجد لنفسه فيه بصيرة كما ينشأ
ابن النصراني أو ابن اليهودي أو ابن المجوسي على مثل ذلك ، فهو مما لا يعتد
الله به . »

وبزیده بیاناً أيضاً قول الشيخ في رسالة التوحيد :

« أنصى الإسلام على التقليد ، وحل عليه حجة لم يردها عنه القدر ...
ونبه على أن السبق في الزمان ليس بأية من آيات العرفان ، ولا تسميياً لعقول
على عقول ، ولا لأذهان على أذهان . وإنما السابق واللاحق في التمييز والقطرة
سيان ... بهذا وما سبقه ثم للإنسان بمقتضى دينه أمران عظيمان طالما حرم
منهما ، وهما : استقلال الإرادة ، واستقلال الرأي والفكر ، وبهما كملت
إنسانيته ، واستعد لأن يبلغ من السعادة ما هياه الله له بحكم القطرة التي
فطر عليها . »

يقرر الأستاذ أن لا نجاة إلا بالإيمان المبني على النظر وقيام الدليل ، ويقول في تفسير سورة العصر : « فإنة لا يقين مع التخرج من النظر ، وإنما يكون اليقين بإطلاق النظر في الأزمان طولها وعرضها ، حتى يصل إلى الغاية التي يطلبها بدون تقييد ، كما هدانا الله إلى ذلك في كتابه ؛ فإنه يخاطب الفكر والعقل والعلم بدون قيد ولا حد » .

ومعنى هذه الحرية التي يجعلها الأستاذ للنظر ، يتبين على وجه واضح مما سنذكره .

قال في رسالة التوحيد : « وتقرر بين المسلمين كافة - إلا من لا ثقة بعقله ولا بدينه - أن من قضايا الدين ما لا يمكن الاعتقاد به إلا من طريق العقل ، كالعلم بوجود الله ، وبقدرته على إرسال الرسل ... »

قال في حاشيته على شرح الدواني على العقائد المضدية ، التي كتبها سنة ١٢٩٢ هـ أول كتبها لم تطبع إلا في آخر حياته سنة ١٣٢٢ هـ : « والحق الذي يرشد إليه الشرع والعقل ، أن يذهب النافر المتدين إلى إقامة البراهين الصحيحة على إثبات صانع واجب الوجود ، ثم منه إلى إثبات النبوات ، ثم يأخذ كل ما جاءت به النبوات بالتصديق والتسليم » .

وفي رسالة التوحيد :

« وإنما على العقل بعد التصديق برسالة نبي أن يصدق بجميع ما جاء به ، وإن لم يستطع الوصول إلى كنهه ، والنفوذ إلى حقيقته ، ولا يقضى عليه ذلك بقبول ما هو من باب الحال المؤدى إلى مثل الجمع بين النقيضين أو بين الضدين في موضوع واحد في آن واحد ؛ فإن ذلك مما تتعزى النبوات عن أن تأتي به . فإن جاء ما يؤهم ظاهراً ذلك في شيء من الوارد فيها ، وجب على العقل أن يستقد أن الظاهر غير مراد ، وله الخيار بعد ذلك في التأويل مسترشداً ببقية ما جاء على لسان من ورد التشابه في كلامه ، وفي التفويض إلى الله في علمه . »

والفهم من هذا القول أن على العقل أن يذعن لما ثبت في الدين وإن لم يفهمه . لكننا نجد في رسالة التوحيد نفسها قولاً آخر هو :

« من اعتقد بالكتاب العزيز وما فيه من الشرائع العملية وعسر عليه فهم أخبار النبي على ما هي في ظاهر القول ، وذهب بعقله إلى تأويلها بحقائق يقوم له الدليل عليها ، مع الاعتقاد بحياة بعد الموت ، وثواب وعقاب ، بحيث لا ينقض تأويله شيئاً من قيمة الوعد والوعيد ، ولم ينقض شيئاً من بناء الشريعة في التكليف ، كان مؤمناً حقاً . . . والأصل في ذلك أن الإيمان هو اليقين في الاعتقاد بالله ورسوله واليوم الآخر ، بلا قيد في ذلك إلا احترام ما جاء على السنة الرسل . »

وهذا القول الثانى وإن كان أدنى إلى حرية النظر التى يهتف بذكرها الأستاذ كثيراً فإن وجه التفريق فيه بين الشرائع العملية وأخبار الغيب ليس ببين .

ب — اعتبار الدين من موازين العقل وعده صديقاً للعلم

يرى الأستاذ أن وظيفة الدين غير وظيفة العلم ، فلا موضع لتصادمهما وهما حاجتان من حاجات البشر قد لا تُغنى إحداهما عن الأخرى .
وهذا قوله فى رسالة التوحيد :

ولكنها — أى الحاجة إلى الرسل — حاجة روحية ، وكل ما لاسم الحس منها فالقصد فيه إلى الروح وتطهيرها من دنس الأهواء الضالة ، أو تقويم ملكاتها ، أو إيداعها ما فيه سعادتها فى الحياتين .

أما تفصيل طرق للعيشة ، والخلق فى وجوه الكسب ، وتناول شهوات العقل إلى درك ما أعد للوصول إليه من أسرار العلم ، فذلك مما لا دخل للرسالات فيه إلا من وجه النظرة العامة ، والإرشاد إلى الاعتدال فيه ... وإنما الذى سبق تقريره هو أن العقل وحده لا يستقل بالوصول إلى ما فيه سعادة الأمم بدون مرشد إلهى ، كما لا يستقل الحيوان فى درك جميع الحسوسات بحاسة البصر وحدها ، بل لا بد معها من السمع لإدراك السموات مثلاً ،

كذلك الدين هو حاسة عامة لكشف ما يشتهى على العقل من وسائل التبعادات .

ولا يرى الأستاذ أن من عمل الدين تمحيص الحقائق العلمية ، والتعرض لها من أبحاث الفنون . وقد بين ذلك في قوله في رسالة التوحيد :

« ليس من وظائف الرسل ما هو من عمل المدرسين ومعلمي الصناعات ، وليس ما جاؤوا به لتعليم التاريخ ولا تفصيل ما يحويه عالم الكواكب ، ولا بيان ما يختلف من حركاتها ولا ما استكن في طبقات الأرض ، ولا مقادير الطول فيها والعرض ، ولا ما يحتاج إليه النبات في نموها ، ولا ما تقتصر إليه الحيوانات في بقاء أشتاتها وأنواعها ، وغير ذلك مما وضعت له العلوم . السابق في الوصول إلى دقائق الفهوم : فإن ذلك كله من وسائل الكسب وحصيل طرق الراحة ، هدى إليه البشر بما أودع فيهم من الإدراك لما ماورد في كلام الأنبياء من الإشارة إلى شيء مما ذكرنا من أحوال الأقاليم أو هيئة الأرض ، فإنما يقصد النظر إلى ما فيه من الدلالة على حكمة مبدعه أو توجيه الفكر إلى النوص لإدراك أسرارهِ وبدائعهِ . »

وبذلك التمييز بين وظيفة الدين ووظيفة العلم ، لم يترك الأستاذ سبباً للعداوة بينهما ، ولا نقص من قيمة واحدٍ منهما ، ثم لم يكف بهذا ، بل زاد من مظاهر عظمته على العلم ، فقال في رسالة التوحيد أيضاً : وعلى كل حال لا يجوز

أن يُقام الدين حاجزاً بين الأرواح وتبين ما ميزها الله به من الاستعداد للعلم بحقائق الكائنات الممكنة بقدر الإمكان .

بل يجب أن يكون الدين ، باعثاً لها على طلب العرفان ، مطالباً لها باحترام البرهان ، فاضاً عليها أن تبذل ما تستطيع من الجهد في معرفة ما بين يديها من العوالم ، ولكن مع التزام التقصد ، والوقوف في سلامة الاعتقاد عند الحدة . ومن قال غير ذلك فقد جهل الدين ، وجنى عليه جنابة لا يقرها له رب الدين .

— ٤ —

وصل بنا البحث إلى الفرض الثالث من أغراض الإصلاح الإسلامي التي توخاها المصلح العظيم الشيخ محمد عبده ، وهو من أجلها خطراً وأكبرها آثراً ؛ لانصاه بأسس الدين المقدسة وطريقة فهمها ، ولظهور مذاهب الشيخ المتنازعة في هذا الباب بأوضح من ظهورها في سائر أبواب الإصلاح الديني .

ج — فهم الدين على طريقة السلف قبل ظهور الخلاف

والرجوع في كسب معارفه إلى ينائيهما الأولى

الدين الإسلامي في مذهب الشيخ محمد عبده على ما ذكره في رسالة التوحيد : — « هو الدين الذي جاء به محمد صلى الله عليه وسلم ، وعقله من وعاء عنه من صحابته ومن عاصرهم ، وجرى العمل عليه حيناً من الزمن يتهم بلا خلاف ولا اعتساف في التأويل ، ولا ميل مع الشيع » .

فالأستاذ يرى أن الإسلام هو المبادئ التي جاء بها نبيه وثبت ورودها عنه على سذاجتها، بل يرى الأستاذ ذلك في جميع الأديان، فيقول في كتاب الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية :

« عند النظر في أي دين للحكم له أو عليه في قضية من القضايا، يجب أن يؤخذ محصاً مما عرّض عليه ... فإذا أريد أن يحتج بقول أو عمل لاتباع ذلك الدين في بيان بعض أصوله فيؤخذ في ذلك بقول أو عمل أقرب الناس إلى منشأ الدين، ومن تلقوه على سذاجته التي ورد بها من صاحب الدين نفسه. ومنابع الدين الإسلامي في سذاجته التي ورد بها من صاحب الدين نفسه مبيّنة في قول الشيخ في رسالة التوحيد :

« بعد أن ثبت نبوته عليه السلام — بالدليل القاطع على ما بينا — وأنه إنما يخبر عن الله تعالى، فلا ريب أنه يجب تصديق خبره والإيمان بما جاء به. ولما جاء به، ما صرح به في الكتاب العزيز، وما تواتر الخبر به تواتراً صحيحاً مستوفياً لشرائطه، وهو ما أخبر به جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب عادة في أمر محسوس ...

ويجب أن يتعصر في الاعتقاد على ما هو صريح في الخبر ... أما أخبار الآحاد فإنما يجب الإيمان بما ورد فيها على من بلغته وصدق بصحة روايتها ... والأصل في جميع ذلك أن من أنكر شيئاً وهو يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم

حدث به أو قرره فقد طعن في صدق الرسالة ، وكذب بها . ويلحق به من أهمل في العلم بما تواتر وعلم أنه من الدين بالضرورة ، وهو ما في الكتاب وقيل من السنة في العمل .

الكتاب العزيز وقيل من السنة العملية هذا هو الأصل الذي ينبغي أن يرد إليه الدين الإسلامي في مذهب أستاذنا . ولما كان الثابت بالتواتر من السنة قليلاً فقد صرح الشيخ في تفسير سورة الفاتحة : « أنه يجب أن يكون القرآن أصلاً تحيل عليه المذاهب والآراء في الدين » .

لا غرو مع هذا أن تتوجه عزيمة الأستاذ في أخريات حياته إلى العناية بتفسير القرآن عناية تكاد تستغرق كل مجهوده في الإصلاح الديني .

قال جورجى زيدان في ترجمته للأستاذ في كتاب « تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر »

« وأما ثقة الدين الإسلامي من الشوائب الطارئة عليه فأساس سعيه فيها أنه أطلق لفكره الحرة في تفسير القرآن ، ولم يقتيد بما قاله القدماء أو وضوعة من القواعد التي يحرم الأئمة تبديل شيء منها .

ف رأى أن يحل نفسه من هذه القيود ، ويفسر القرآن على ما يوافق روح هذا العصر ، فيجعل أقواله وآرائه فيه موافقة لقواعد العلم الصحيح المبني على الشاهدة والاختيار ، ولنواميس العمران ، على ما بلغ إليه هذا العلم

إلى الآن من مطابقته لأحكام العقل وأصول الدين ، كما فعل النصارى في تفسير الكتاب المقدس بعد ثبوت مذاهب العلم الجديد ، وهو أوعر مسلكاً في الإسلام لارتباط الدين بالسياسة فيه .

والقرآن أساس الدين والدنيا عندهم ، فيطلقون على تفسيره أهمية كبرى ؛ لأنه مرجع الفقه وغيره من الأحكام الشرعية والسياسية .

يدعو الشيخ محمد عبده جميع الناس إلى فهم القرآن ، وأخذ دينهم منه ، فيقول في مقدمة التفسير للطبوعة مع تفسير سورة الفاتحة :

« خاطب الله بالقرآن من كان في زمن التنزيل ، ولم يوجه الخطاب إليهم لمخصوصية في أشخاصهم ، بل لأنهم من أفراد النوع الإنساني الذي أنزل القرآن لهدايته .

يقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ) . فهل يعقل أنه يرضى عنا بأن لا نفهم قوله هذا ، ونسكتي بقول ناظرٍ نظر فيه لم يأتنا من الله وحياً بوجوب اتقائه لا جملة ولا تفصيلاً ؟ كلا ! إنه يجب على كل واحد من الناس أن يفهم آيات الكتاب بقدر طاقته ، لا فرق بين عالم وجاهل » . ويقول في هذه المقدمة أيضاً :

« ومن الممكن أن يتناول كل واحد من القرآن بقدر ما يجذب نفسه إلى الظاهر ، ويصرفها عن الشر ؛ فإن الله تعالى أنزله لهدايتنا ، وهو يعلم منا كل أنواع الضعف الذي نحن عليه » .

ويشتد الأستاذ في الرد على من يريدون الحجر على العقول أن تنظر في القرآن ، لتستقي منه دينها ، قائلاً في تفسير الفاتحة :

« ويمكن أن يقول بعض أهل هذا النظر : لإحاجة إلى التفسير والنظر في القرآن ؛ لأن الأئمة السابقين نظروا في الكتاب والسنة واستنبطوا الأحكام منها ، فما علينا إلا أن ننظر في كتبهم ونستغنى بها . وهكذا زعم بعضهم . ولو صح هذا الزعم لسكان طلب التفسير شيئاً يضع به الوقت سدى . وهو على ما فيه من تعظيم شأن الفقه مخالفت لإجماع الأئمة من النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى آخر واحد من المؤمنين . ولا أدرى كيف يخطر هذا على بال مسلم ؟ » .

يترف الأستاذ بأن الكلام في التفسير أصبح غير سهل ، ولكنه يقرر أن نزول الكتاب هدى ونوراً لا يتحقق إلا بفهمه والاهتداء بهديه . وهذا قوله في تفسير سورة الفاتحة :

« التكلم في تفسير القرآن ليس بالأمر السهل ، وربما كان من أصعب الأمور . وما كل ما يصعب يترك . ولذلك لا ينبغي أن يحتج الناس بمن طلبه ووجوه الصعوبة كثيرة .

ولكن الله تعالى خفف علينا بأن أمرنا بالفهم والتعمق للكلام ؛ لأنه إنما أنزل الكتاب نوراً وهدى ، مبيهاً للناس شرائعه وأحكامه . ولا يكون كذلك إلا إذا كانوا يفهمونه » .

أما وجهة الشيخ محمد عبده في ما تناوله من تفسير القرآن فقد بينها في مقدمة التفسير :

« والتفسير الذي نطلبه هو فهم القرآن من حيث هو دين يرشد الناس إلى ما فيه معادتهم في حياتهم الدنيا وحياتهم الآخرة ؛ فإن هذا هو المقصد الأهل منه ، وما وراء هذا من البحوث تابع له أو وسيلة لتحقيقه » .
وجهة الطرافة في تفسير القرآن هي حسن الطريقة في البحث ، ولطف التصوير لمعاني القرآن على ما يوافق ذوق هذه المصنوع وإدراكها وحاجاتها .
والشيخ في كلا الأمرين متأثر بمناهج الفكر الحديث . ونسوق لذلك أمثلة بالمقدار الذي يتسع له المقام ، نجعلها على قسمين :

١ — ما هو طريف بأسلوبه في البحث

٢ — ما هو طريف بمنازعه في الفهم

ونأتي بهما مرتبين هذا الترتيب ونجعلهما في ختام بحثنا فيما أخذنا أنفسنا به من معالجة هذا الموضوع .

الأستاذ الإمام طريف في نظريته في التفسير . وهو طريف بأسلوبه في البحث ، وبمنازعه في الفهم . وإليك أمثلة من ذلك :

١ — أمثلة ما هو طريف بأسلوبه في البحث .

قال الأستاذ في تفسير سورة العصر ، عند قوله تعالى : ﴿ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾ :

« التواصى أن يوصى كل من الشخصين صاحبه بشيء ، والحق ما يقابل الباطل ، وهو يكاد يكون معروف المعنى عند كل الناس ، وإنما يخطئ أغلبهم في حمل هذا المعنى على جزئياته ، فيأتى الواحد منهم إلى أشد الباطل بطلاناً ويقول إنه الحق ، فلو حمل الحق هنا على ما يراه الموصى حقاً لكان المعنى : وأوصى كل منهم صاحبه بما يعتقد حقاً وطالبه بالأخذ به ، وربما كان الآخر لا يعتقد أن الحق مع موصيه فيكون التواصى ضرباً من التنازع ؛ لأن كلاً يدعو الآخر إلى ما لا يرضاه ، وهو النزاع بعينه . فلا يصح حمل المعنى عليه . وإنما الذى يصح أن يقصد هو أن يوصى كل واحد صاحبه بتحرى الحق في ما يعتقد ، بأن ينهه إلى الحرص على البحث في الأدلة ، والتلطف في النظر للوقوف على الحق الذى هو الواقع لا يختلف فيه بعد معرفة وجهه » .

وفي تفسير جزء عم عند الكلام في تفسير قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَنِي سَجِّينٌ ﴾ من سورة المطففين ما يأتى :

« وقد رأيت في بعض كتب أهل البحث في اللغات أن الوحل يسمى في اللغة الاثيوبية (سنجون) بالجيم المعجمة مع إمالة في حركة الواو ، ولا

يعنى ما فى معنى الوحل من التسفل . وقد يكون هذا اللفظ من استعمال عرب
اليمين ؛ فإن فيها كثيراً من الألفاظ الايشورية لكثرة المحاطة بينهم وبين
أهل الحبشة ، استعملوه فيما يقارب الوحل ، فلا يبعد أن يقال إن الكتاب فيه
أى أنه مكتوب به ، أو على التصوير والتمثيل . أى أن الأعمال لخبثها تصور
وتمثل كأنها مكتوبة ؛ ويكون معنى كون الوحل وما يقاربه كتاباً مرقوماً
أن الأعمال بعد أن خطبت به صار ذلك المداد القبيح كتاباً مرقوماً .

وفى تفسير السورة نفسها عدد قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ
لَفِي عِلِّيِّينَ » :

وقد رأيت من بعض الباحثين فى اللغات الشرقية أن لفظ علواً فى اللغة
الايشورية (الحبشية القديمة) معناه النقش باللون الأحمر . فإن لم يكن العليون
من العلو فمن الجائز أن اللفظ دخل فى لغة اليمين وعرب الجنوب على معنى
الزينة ، ثم أطلق على كل مزين لطيف . وقد يدل على ذلك تخالف البناء
والوزن على ما هو من معنى العلو .

٢ — أمثلة ما هو لطيف بمنازعه فى الفهم :

يقول الشيخ فى تفسير جزء عم عند تفسيره لآية : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا ﴾
فى سورة « الشمس » :

« السماء اسم لما علاك وارتفع فوق رأسك ، وأنت إنما تتصور عند سمائك

لقط السماء هذا الكون ، الذى فوقك فيه الشمس والقمر وسائر الكواكب
تجبرى فى مجاريها ، وتتحرك فى مداراتها . هذا هو السماء ، وقد بناه الله أى رفعه
وجعل كل كوكب من الكواكب منه بمنزلة لبنة من بناء سقف أو قبة أو
جدران تحيط بك ، وشدة هذه الكواكب بعضها إلى بعض برابط الجاذبية
العامية ، كما تربط أجزاء البناء الواحد بما يوضع بينها مما تماسك به .

ويقول فى تفسير سورة « الفيل » :

« وقد بينت لنا هذه السورة الكريمة أن ذلك الجدرى أو تلك الحصبة
نشأت من حجارة يابسة سقطت على أفراد الجيش بواسطة فرق عظيمة من
الطير مما يرسله الله مع الريح .

فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض أو الذباب يحمل
جراثيم بعض الأمراض ، وأن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس
الذى تحمله الرياح فيعلق بأرجل هذه الحيوانات ، فإذا اتصل بجسم دخل
فى مسامه فأثار فيه تلك القروح التى تنتهى بإفساد الجسم ونساقط لحمه . وإن
كثيراً من هذه الطيور الضعيفة بعد من أعظم جنود الله فى إهلاك من يريد
إهلاكه من البشر

وإن هذا الحيوان الصغير الذى يسمونه الآن بالمكروب لا يخرج عنها .
وهو فرق وجماعات لا يحصى عددها إلا بأرضها »

وفي تفسير سورة « الماعون » :

« والحض على طعام المسكين : الحث عليه ودعوة الناس إليه ، والذي لا يحض على إطعام المساكين لا يطعمهم في العادة . فقوله : ولا يحض على طعام المسكين كناية عن الذي لا يجود بشيء من ماله على التقدير المحتاج إلى القوت ، الذي لا يستطيع له كسباً ، وليس المسكين هو الذي يطلب منك أن تعطيه وهو قادر على قوت يومه ، بل هذا هو الملحف الذي يجوز الإعراض عنه وتأديبه بمنعه ما يطلب . وإنما جاء بالكناية ليفيدك أنه إذا عرضت حاجة للمسكين ولم تجد ما تعطيه فعليك أن تطلب من الناس أن يعطوه ، وفيه حثٌ للصدّقين بالدين على إغاثة الفقراء ولو يجمع المال من غيرهم ، وهي طريقة الجمعيات الخيرية ، فأصلها ثابت في الكتاب ... »

وجاء في سورة الناس :

« فالموسوسون قسمان : قسم الجنة وهم الخلق المستقرون الذين لا نعرفهم . وإنما نجد في أنفسنا أثراً ينسب إليهم . ولكل واحد من الناس شيطان ، وهي قوة نازعة إلى الشر تحدث منها في نفسه خواطرُ سوء . وإنما جعل الوسواس في الصدور على ما عهد في كلام العرب من أن الخواطر في القلب ، والقلب مما حواه الصدر عندهم . وكثيراً ما يقال إن الشك يحوك في صدره ، وما الشك إلا في نفسه وعقله . وأفاعيل العقل في اللخ ، وإن كان يظهر لها أثر في حركات الدم وضربات القلب وضيق الصدر أو انبساطه »

هذه وجهة الأستاذ الإمام في دعوة الإصلاح الديني التي نهض بها
مخلصاً جريئاً ولقي في سبيلها مآلتي وهي دعوة سامية مما قامت عليه من
المبادئ ، سامية بما ترمى إليه من الأغراض الشريفة ، سامية أيضاً بما تحفل
الأستاذ من أجلها من الآلام .

وتناجي أستاذنا في ختام القول بما ناجاه به صديقه المرحوم إسماعيل
صبري باشا :

أَلَا نَتَمُّعُ مَعَ الْأَبْرَارِ فِي الْخُلْدِ نَاعِمًا فَكَمْ بَتَّ قَيْنَا سَاهِرَ الْعَزَمِ عَانِيَا

أعلام الإسلام

- ١ — عمرو بن العاص : المؤسس عباس محمود العقاد صدر في مارس سنة ١٩٤٤
- ٢ — منصور الأنكلس : علي أدهم : : : أبريل
- ٣ — بشار بن برد : إبراهيم عبد القادر المازني : : : مايو
- ٤ — المعز لدين الله : إبراهيم عبد الله بك : : : يونيو
- ٥ — محمد عبده : الدكتور عثمان أمين : : : يوليو
- ٦ — أبو نواس : المؤسس عبد الرحمن صدي : : : أغسطس
- ٧ — مهدي الله : توفيق أحمد البكري : : : سبتمبر
- ٨ — محمد علي الكبير : شفيق غريال بك : : : أكتوبر
- ٩ — الفارابي : المؤسس عباس محمود : : : نوفمبر
- ١٠ — قاسم أمين : أحمد خاكي : : : يناير سنة ١٩٤٥
- ١١ — ابن رشد الفيلسوف : المؤسس محمد يوسف موسى : : : فبراير
- ١٢ — الإمام الشافعي : لعلي مصطفى عبد الرزاق باشا : : : أبريل

الكتاب الثالث عشر

يظهر في الشهر التالي